



Rapport final de projet

التقرير العام لمشروع البحث

PNR البرنامج الوطني للبحث في:

ECONOMIE 27

Organisme pilote الهيئة المشرفة

CREAD

Domiciliation du projet :

مؤسسة توطين المشروع:

[المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي](#)

Intitulé du projet :

عنوان المشروع :

كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير للإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية

Intitulé du domaine	الميدان
Intitulé de l'axe	المحور
Intitulé du thème	الموضوع

Chef de projet رئيس المشروع		
Nom et prénom الاسم و اللقب	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة
CHENNOUF CHAIB شنوف شعيب	MCA	UMBB

Chercheurs impliqués dans le projet

أعضاء المشروع و المؤسسة المستخدمة

Nom et prénom الاسم و اللقب	Grade الرتبة	Etablissement employeur المؤسسة المستخدمة	Observation (actif, détachement, démission, congé prolongé)
CHENNOUF CHAIB	MCA	U. Boumerdès	CHENNOUF CHAIB
CHABANI Madjid	MCA	U. Boumerdès	CHABANI Madjid
BOUZIDA Hamid	MCA	U. Boumerdès	BOUZIDA Hamid
Nourddine NADJIB	MAA	U. Boumerdès	Nourddine NADJIB
MEGUEDMI Ahmed	MAA	U. Boumerdès	MEGUEDMI Ahmed
MOHAND AMEUR		وزارة المالية	MOHAND AMEUR

Déroulement du projet :

Rappeler brièvement les objectifs du projet et les taches prévues

تذكير مختصر بأهداف المشروع و المهام المسطرة :

من خلال هذا المشروع حاولنا معالجة المشاكل المحاسبية التي تواجهها المؤسسات الجزائرية في تطبيق لنظام المحاسبي المالي و منه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ،مع الاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات، المخطط المحاسبي العام الفرنسي على اعتبار أنه تم تبني أغلبية حساباته، بالإضافة إلى اعتمادنا على بعض المعايير المحاسبية الدولية في المعالجة المحاسبية لبعض المشاكل المحاسبية المطروحة. كما نتناول عرض لأهم المعايير المحاسبية التي تبنتها الجزائر

تذكير بالمهام المسطرة خلال السنة الأولى للمشروع

- كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية.
- كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الثاني: المخزون السلعي.
- كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع : جدول التدفقات النقدية.

الفهرس

المدخل (يراعى فيه التذكير بالإشكالية و أهداف المشروع و المهام المسطرة...)	3-2
محتوى انجاز المشروع الجانب النظري التطبيقي	4
حوصلة التقرير الشامل للسنة الأولى من تقديم رئيس المشروع الدكتور شنوف شعيب	5
العمل المنجز في السنة الأولى من طرف د.شنوف شعيب كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في الجامعات الجزائرية.	5
الجانب التطبيقي :	10
العمل المنجز من طرف الأستاذ نجيب نورا لدين في السنة الأولى: الشروط الجديدة في التسيير المالي للمؤسسات الجزائرية.	11
العمل المنجز من طرف الأستاذ نجيب نورا لدين في السنة الثانية: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.	19-12
العمل المنجز من طرف الأستاذ مقدمي أحمد : مدى تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية على مبادئ الحسابات الاقتصادية الجزائرية من خلال نظام المحاسبة الوطنية.	24-20
العمل المنجز من طرف الأستاذ شعباني مجيد :النظام المالي والمحاسبي وسبل إعداد البرامج التدريبية وتكوين الأساتذة.	27-25
العمل المنجز من طرف الأستاذ : بوزيدة حميد تناول تكييف القواعد الجبائية بقواعد النظام المحاسبي المالي في الجزائر.	29-28
العمل المنجز من طرف ممثل وزارة المالية : أمحمد عامر.	35-30
الدراسة الميدانية النشاطات المنجزة للمشروع : تم اعداده وتقديمه من طرف د.شنوف شعيب.	44-36
نتائج الدراسة الميدانية:نظرة تحليلية لواقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة.	48-45
الملتقيات ،الندوات و الأيام الدراسية.	49
المنشورات: التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية، من اعداد د.شعيب شنوف.	50
أعمال أخرى:	50
الخاتمة و خلاصة النتائج	50
المصادر و المراجع.	52
الملاحق.	61-53
معلومات مالية.	62

حوصلة التقرير الشامل للسنة الأولى من تقديم رئيس المشروع الدكتور شنوف شعيب

القسم الأول- المحاور التي تناولها المشروع

- التوحيد المحاسبي والأطر التصورية للمحاسبة.
- البحث في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم إعداد القوائم المالية
- كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الثاني: المخزون السلعي
- انعكاسات النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي في المؤسسات
- التنمية البشرية و ضرورة تعديل محتويات برامج المقاييس التي تدرس في الجامعات و المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي الجديد
- الآثار الجبائية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و كيفية تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضرائب الدخل المؤجلة

القسم الثاني- خطة العمل أجندة التنفيذ - توزيع مخطط البحث:

- 1- التنمية البشرية و ضرورة تعديل محتويات برامج المقاييس التي تدرس في الجامعات و المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي الجديد
- المحور الأساسي الأول :

العمل المنجز من طرف د. شنوف شعيب كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في الجامعات الجزائرية

حتى يتسنى للمؤسسات تبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ، ينبغي على الدولة إذا أرادت نجاح تبني المعايير المحاسبية الدولية أن تقوم بالتكوين والتدريب والتأهيل اللازم وذلك بضرورة تعديل محتويات برامج المقاييس التي تدرس في الجامعات و المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي الجديد كما يلي:

أولاً- تطبيق النظام المحاسبي المالي وتأثيره على المقررات الدراسية بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير والمدارس العليا للتسيير ،التجارة والمالية

بناء على المراسلة رقم 198 المؤرخة بتاريخ 17 نوفمبر 2009 والمرفقة بتعليمات وزارة المالية رقم 2 المؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛

ضرورة الاعتماد على التكوين الجيد وذلك يمر بحتمية تعديل محتويات برامج المقاييس المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي كما يلي:¹

¹إعداد الدكتور شنوف شعيب جامعة بومرداس برنامج محاسبة المؤسسة - المحاسبة العامة، المحاسبة المعمقة و المحاسبة الخاصة- التحليل IAS/IFRS المالي طبقا للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

1 - بعض الملاحظات الهامة:

- المحاسبة العامة: مشكلة تطبيق بعض المفاهيم مثل القيمة العادلة على مستوى السنوات الأولى، لأن أغلبية الطلبة لم يدرسوا مقياس الرياضيات المالية. لذلك يجب تدريس الرياضيات المالية في السنة الأولى بدلا من السنة الثالثة وتدريس المحاسبة العامة السنة الثانية بدلا من السنة الأولى . أو تقسيم المحاسبة العامة إلى محاسبة عامة 1 ومحاسبة عامة 2

- المحاسبة المعمقة: يجب تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية التي تتوافق مع النظام المحاسبي المالي الجديد؛

- المحاسبة الخاصة: يجب تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية التي تتوافق مع النظام المحاسبي المالي الجديد؛

- التحليل المالي: يجب إحداث بعض التغييرات على محتوى برامج التحليل المالي وذلك بإدراج تحليل القوائم المالية الجديدة؛

- المحاسبة التحليلية: إحداث بعض التغييرات خاصة على مستوى محاسبة المخزونات.

2- البرامج المقترحة:

أولاً- البرنامج المقترح لمقياس المحاسبة العامة

• المحور الأول: المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975:

- مفاهيم أساسية ؛

- أهداف المخطط المحاسبي الوطني؛

- مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛

- المبادئ المحاسبية الجديدة؛

- بنية الحسابات؛

- القوائم المالية الختامية ؛

- قياس عناصر القوائم المالية.

• المحور الثاني:مبررات و أسباب تعديل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975

• المحور الثالث: النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات: تنظيم مهنة المحاسبة من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات:

1 الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

2 تنظيم مهنة المحاسبة

3 ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات

4 طبيعة النظام المحاسبي المالي

5 بنية النظام المحاسبي المالي

6 عناصر الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية

7 الإطار التصوري للمحاسبة

8 دراسة كيفية سير الحسابات:

- المعالجة المحاسبية للصنف الأول: الأموال الخاصة
- المعالجة المحاسبية للصنف الثاني: الأصول الثابتة
- المعالجة المحاسبية للصنف الثالث: حسابات المخزونات - والحسابات الجارية
- المعالجة المحاسبية للصنف الرابع: حسابات الغير
- المعالجة المحاسبية للصنف الخامس: الحسابات المالية

9-دراسة حسابات التسيير:

- المعالجة المحاسبية للصنف السادس: الأعباء
- المعالجة المحاسبية للصنف السابع حسابات: الإيرادات
- 10-دراسة عرض وتقديم القوائم المالية:

- الميزانية ؛

- حسابات النتائج ؛

- جدول تدفقات الخزينة؛

- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

ثانيا-البرنامج المقترح لمقياس المحاسبة المعمقة طبقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية

IAS/IFRS

• المحور الأول: حالات خاصة للتقييم والمعالجة المحاسبية:

- قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة Juste valeur

- شهرة المحل Goodwill

- عقد الإيجار- تمويل Crédit-bail

- العمليات بالعملة الأجنبية

- ضرائب الدخل المؤجلة

- الاستثمارات : إعادة التقييم ،الاهتلاكات، التنازل عن الاستثمارات

• المحور الثاني: عرض القوائم المالية-المعيار المحاسبي الدولي الأولIAS1

• المحور الثالث: جدول تدفقات الخزينة-المعيار المحاسبي الدولي السابعIAS7

• المحور الرابع: نتائج التغيرات و الأخطاء السياسية المحاسبية -المعيار المحاسبي الدولي الثامن

IAS8

• المحور الخامس: الأحداث اللاحقة للميزانية -المعيار المحاسبي الدولي العاشرIAS10

• المحور السادس: عقود الإيجار-تمويل-المعيار المحاسبي الدولي السابع عشرIAS17

• المحور السابع: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات-المعيار المحاسبي الدولي الواحد

والعشرونIAS21

- **المحور الثامن:** التقرير المالي في الاقتصاد التضخمي الحاد-المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون
- **المحور التاسع:** التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة-المعيار المحاسبي الدولي الواحد والثلاثون
- **المحور العاشر:** ملكية الاستثمار-المعيار المحاسبي الدولي الأربعون.
- **ثالثا - البرنامج المقترح لمقياس المحاسبة الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**
 - **المحور الأول:** محاسبة البنوك - المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون IAS30
 - **المحور الثاني :** محاسبة القطاع الزراعي- المعيار المحاسبي الدولي الواحد والأربعون
 - **المحور الثالث:** عقود الإنشاء أو المقاولات -المعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر
 - **المحور الرابع:** محاسبة عقود التأمين-المعيار المحاسبي الدولي الرابع IFRS4
 - **المحور الخامس:** حصة السهم من الأرباح- المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون
 - **المحور السادس:** المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة- المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون
 - **المحور السابع:** محاسبة التقارير عن القطاعات- المعيار المحاسبي الدولي الربع عشر
 - **المحور الثامن:** اندماج الأعمال-المعيار المحاسبي الدولي 3 IFRS
 - **المحور التاسع:** ضرائب الدخل المؤجل -المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر
 - **المحور العاشر:** المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد-المعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون
 - **المحور الحادي عشر:** تكاليف الاقتراض-المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون
- **رابعا- البرنامج المقترح لمقياس التحليل المالي**
 - **1- المحور الأول التحليل المالي الكلاسيكي**
 - مقارنة الميزانية المحاسبية بالميزانية المالية
 - دراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق رأس المال العامل والمؤشرات المالية.
 - **2- المحور الثاني التحليل المالي الحديث:**
 - تحليل الميزانية؛
 - تحليل حسابات النتائج؛
 - تحليل جدول تدفقات الخزينة؛
 - تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة.
 - **3- المحور الثالث التحليل المالي في البورصة:** كل المؤسسات المسعرة في البورصة هي مجبرة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- **يهدف البرنامج إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات التالية :**
 - تعريف الطالب بماهية القوائم المالية وأهدافها .

- بأسلوب عرض القوائم المالية ومجالات الاستفادة منها .
- تعريف الطالب بالأدوات والطرائق المستخدمة في تحليل القوائم المالية .
- تعريف الطالب بأسس تحليل الأصول، والخصوم، الأعباء والإيرادات .
- اكتساب الطالب مهارة التحليل باستخدام أسلوب التحليل العمودي .
- اكتساب الطالب مهارة التحليل باستخدام أسلوب التحليل الأفقي .
- تعريف الطالب بكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية واكتساب المهارة المطلوبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية .
- اكتساب الطالب مهارة تحليل نقطة التعادل وتفسير نتائجها.

خامسا- البرنامج المقترح المحاسبية التحليلية:

إحداث بعض التغيرات خاصة على مستوى محاسبة المخزونات وذلك بإدراج المعيار المحاسبي الدولي IAS2 المخزونات.

2- الإجراءات العملية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يجب الإشارة إلى أنه كان على الجزائر أن تصدر معايير محاسبية على النحو الذي يتماشى مع واقعها الاقتصادي، بحيث يتم تطبيق المعايير تدريجيا.

كما يجب على الجزائر أن تعمل كمرحلة انتقالية أولية بالمخطط المحاسبي الوطني القديم وفي نفس الوقت بالنظام المحاسبي المالي الجديد لمدة سنة مالية على الأقل بصفة متوازنة، حتى يتسنى للمؤسسات التحكم في المعايير المحاسبية الدولية، ويجب على المؤسسات اعتماد المراحل التالية:

- تحضير ميزانية افتتاحية في 01-01-2012 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛
- إعادة تصنيف الأصول والخصوم وتعديلها باستعمال الأموال الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛
- حذف كل العناصر في الميزانية التي لا تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية باستعمال الأموال الخاصة؛
- إعداد جداول مقارنة تتضمن:

- الأموال الخاصة في 01-01-2012 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975؛
- الأموال الخاصة في 01-01-2012 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛
- الأموال الخاصة في 31-12-2012 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975؛
- الأموال الخاصة في 31-12-2012 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛
- نتيجة السنة المالية في 31-12-2012 طبقا للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975
- نتيجة السنة المالية في 31-12-2012 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

IFRS1 - تطبيق مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالية

بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية

ينبغي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بالتدرج و على مراحل بحيث يجب الإشارة إلى أنه كان على الجزائر أن تصدر معايير محاسبية على النحو الذي يتماشى مع واقعها الاقتصادي، بحيث يتم تطبيق المعايير تدريجيا كمايلي:

- معايير محاسبية تخص شركات المساهمة المسعرة في البورصة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال؛

- معايير محاسبية للمؤسسات غير المسعرة في البورصة، و بعض المؤسسات الأخرى؛

- معايير محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب على الجزائر أن تعمل كمرحلة انتقالية أولية بالمخطط المحاسبي الوطني القديم وفي نفس الوقت بالنظام المحاسبي المالي الجديد لمدة سنة مالية على الأقل بصفة متوازنة، حتى يتسنى للمؤسسات التحكم في المعايير المحاسبية الدولية،

الجانب التطبيقي : قمنا بجملة من اللقاءات والزيارات إلى العديد من المؤسسات :

وزارة المالية

شركة سوناطراك

مكاتب الخبرة :خبراء المحاسبة ومكاتب محافظي الحسابات
بعض المؤسسات الخاصة.

النشاطات المنجزة خلال السنة الأولى للمشروع

أولا عينة و مجتمع الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة شركات التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أما عينة الدراسة في سنة التحليل فتتمثل في 15 مؤسسة

1. مؤسسة فندق الأوراسي

2. دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية

3. دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء

4. مؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة

5. المؤسسة الوطنية للمحروقات سونا طراك

6. مؤسسة ملبنة و مجبنة بـودواو

7. دراسة حالة مؤسسة وحدة الأنابيب الملحمة

8. دراسة حالة مؤسسة اسمنت الجزائر

9. دراسة حالة الشركة الوطنية لمنشآت السكك الحديد

10. دراسة حالة الجزائرية للتأمينات

11. دراسة حالة سونلغاز

12. دراسة حالة صيدال

13. دراسة حالة نفطوغاز

14. دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية

15. دراسة حالة بنك البركة

العمل المنجز من طرف الأستاذ نجيب نورا لدين في السنة الأولى: تناول الشروط الجديدة في التسيير المالي للمؤسسات الجزائرية

أن التسيير المالي أصبح لا يقتصر على مفهومه الكلاسيكي في دراسة محرجات القوائم المالية من طرف المدراء الماليين بل تعداه إلى التحليل الفني للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية. وهنا يبرز دور المعلومة المحتواة في القوائم المالية ومدى جودتها وتمتعها بمواصفات المعلومة الجيدة مفيدة للمستخدمين، بالإضافة إلى مفهوم تناظرية المعلومة بين مالك المعلومة وطالب المعلومة .

حيث يعتبر اعتماد وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي أمرا مهما لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية مما يجعل المؤسسات والشركات بشتى أنواعها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية ، ويساعدها في الدخول إلى الأسواق الدولية . من منظور توحيد صيغ الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين، وعملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية للمؤسسات .

وإنه من وجهة نظر أصحاب المصالح من مستعملي القوائم المالية فإنهم يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعد على إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار رشيد.

ومنه سنبحث في الظروف المحيطة بواقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإدراك الفجوة الحاصلة في ظل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وما تفرزه من آثار على مفهوم التسيير المالي على أساس التكلفة التاريخية ومدى استجابته للأخذ بمفهوم القيمة العادلة والدخل الاقتصادي برغم الانتقادات الموجهة لهذين المفهومين كصعوبة تقدير القيمة العادلة لبعض بنود الأصول كالممتلكات الاستثمارية وهذا ما سيؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل . ومن رؤية مغايرة مدى فائدة التسيير المالي على أساس القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وما يوفره من أرضية للمدراء الماليين في اتخاذ القرارات المالية المناسبة من جهة . وطالبي المعلومات الخارجيين بغرض الاستثمار أو التمويل. وهذا كله يصب في التأكيد على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

نتناول ضمن الجانب المفاهيمي للتعرف على المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تحكم قواعد الإفصاح لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي. والتطرق إلى جزئية واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومدى استجابتها لتطبيق هذه المعايير .

العمل المنجز من طرف الأستاذ نجيب نورا لدين في السنة الثانية: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تبنّت الجزائر لنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبية، المتكون من أغلبية تمثّل الدول المتقدمة، هذا ما جعل هذه المعايير تتناسب ومعطيات البيئة الإقتصادية لها، وبالتالي فتطبيقها على مستوى بلد نامى كالجزائر يمكن أن يطرح بعض العراقيل بسبب عدم تناسبها مع خصائص بيئتها، لهذا وجب تهيئة وتكييف البيئة المحلية لتتوافق مع البيئة الدولية.

1- تكييف النظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي:

حدود العلاقة بين المحاسبية والجبائية: تقوم المحاسبية بتسجيل عمليات الذمة المالية اليومية للمؤسسة، وفقا للقواعد المحاسبية سارية المفعول، من أجل تحديد نتيجة المؤسسة، والتي يمكن أن تكون ربحا أو خسارة، يتم احتساب الربح الجبائي إنطلاقا من النتيجة المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية (إهلاكات، مؤونات....) وبالتالي فإن جباية المؤسسة تعتمد على المحاسبية أي على النتيجة المحاسبية بالدرجة الأولى التي تخضع للضريبة بعد التعديل والتصحيح بإتباع القواعد الجبائية المحددة في التشريعات الضريبية.

كما سيؤدي مبدأ أولوية الحقيقة الإقتصادية عن الشكل القانوني، إلى أحداث اهتلاكات هامة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، هذه لاختلافات يمكن إرجاعها أيضا إلى العلاقة الوطيدة التي كانت تربط النقديّات المحاسبية والجبائية على السواء وفقا للمخطط المحاسبي الوطني الذي تخدم المعلومة المالية فيه غايات جبائية بحتة في حين أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الإستجابة لاحتياجات المستثمر بدرجة أولى.

وتعود أسباب الاختلاف القائم بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري إلى اختلاف الأهداف الجبائية والأهداف المحاسبية، حيث أن القواعد الجبائية تتجه نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة، في حين النظام المحاسبي يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية، كما أنه من الناحية المحاسبية فالقواعد والمفاهيم المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي تطرح مجموعة من الخيارات تجعلها تبتعد نوعا ما عن الموضوعية العلمية التي تطرح حلا وحيدا أو طرقا تؤدي إلى نفس الحل على الأكثر.

نقاط الاختلاف بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي: تعتبر عناصر الاختلاف من أهم المعوقات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجانب الجبائي، خاصة وأن هذا النظام يجبر المؤسسات على الإشارة في قوائمها المالية وبالضبط في الملحق معلومات تخص المقارنة بين العبء الضريبي الموضح في جدول حسابات النتائج والعبء الضريبي الناتج عن تطبيق المعدل الفعلي، أي إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية هذا ما يشكل للمؤسسات تحديا واضحا بسبب الاختلاف في تقييم بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي عن النظام الجبائي الجزائري، ويمكن عرض العنصر التالي:

تركز القواعد القواعد المحاسبية الجديدة عند تسجيل المؤسسة للأصل في تاريخ تحويل كل المنافع والأخطار، بينما القواعد الجبائية تركز على تحقيق وتحويل الأصل، أي ملكية المؤسسة له، ويدخل في هذا الإطار الأصول المؤجرة، وخاصة القابلة للإهلاك منها، فبالنسبة لتسجيل الاستثمارات لدى المؤسسة، تسمح قواعد النظام المحاسبي المالي بتسجيل عناصر الاستثمارات وأقساط إهلاكها إذا كانت المؤسسة رقابة عليها وتحصل على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وهذا ما ينطبق على الاستثمارات المحصل عليها بواسطة قرض إيجاري، أو المؤجرة من طرف المؤسسة، وفي أصول تكون مراقبة من طرف المؤسسة المستأجرة لها، والتي تسجلها محاسبيا لديها رفقة أقساط إهلاكها، وهو ما يؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة بالنقصان على العكس من المخطط الوطني للمحاسبة الذي يفرض أن تكون المؤسسة مالكة للأصل أو الاستثمار حتى تسجل لديها برفقة الإهلاك الخاص به.

تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي: يمكن أن يؤدي تكييف القواعد الجبائية مع المفاهيم والقواعد الجديدة للنظام المحاسبي المالي إلى إلغاء كلي للقاعدة أو تعديلها، وحتى يكون هذا التكييف مقبولا جبائيا يجب أن لا يقلل من الوعاء الضريبي ما يعني ضرورة تعديل النصوص الجبائية حتى تتوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي، وكذا تعديل القواعد المحاسبية المستعملة في إطار جبائي فمثلا، قاعدة تسجيل الاستثمارات، تسجيل حسب النظام الجديد على أساس إمكانية مراقبتها، في حين تعتمد القاعدة الجبائية على انتقال ملكية الأصل لأخذه بعين الاعتبار، يفترض في هذا الإطار أخذ بعين الاعتبار لهذا الشرط من الناحية الجبائية لأنه يمكن أن يحدث تأخر في حسابات الإهلاكات في حالة تسجيل فارق بين تاريخ انتقال الملكية وتاريخ إمكانية مراقبتها ولكن يبقى مجموع الإهلاكات كما هو أي ليس له أثر على موارد الخزينة الجبائية.

2- تفعيل بورصة الجزائر:

لقد تزامن إنشاء بورصة الجزائر مع الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي، وباعتبار سوق الأوراق المالية أداة أساسية قواعد هذا النظام.

وقد مرت بورصة الجزائر بعدة مراحل منذ نشأتها، ففي 9 نوفمبر 1990 اتخذت الحكومة قرار إنشاء هيئة مؤهلة، وفي الجمعية العامة لصناديق المساهمة الثمانية التي أنشئت بموجب القانون رقم 03/88 المتعلق بصناديق المساهمة برأسمال قيمته 320 000 دج، وأعطى لهذه الهيئة تسمية "شركة القيم المتداولة" يديرها مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء ممثلين عن كل صندوق.

وفي سنة 1991، تم التحضير لأن تكون هذه البورصة جاهزة للتشغيل على المستوى المادي، حيث تم إصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية.

وخلال سنة 1992 فإن شركة القيم المتداولة بقيت دون تشغيل وتأخرت في الانطلاق نظرا للعوائق التنظيمية ومشاكل أخرى، منها ضالة رأس المال، ورغبة في رفع بعض هذه العقوبات، تم في شهر فيفري 1992 إتخاذ قرار برفع رأسمالها ليصل إلى مبلغ 9 320 000 دج، وكذا تعديل قانونها الأساسي خاصة البنود المتعلقة بتسميتها وموضعها من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفتها بورصة للقيم، ومنذ ذلك، أخذت هذه الشركة رسميا تسمية "بورصة القيم المتداولة". ومع بداية سنة 1996، بدأت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات

البورصة ممارسة نشاطها الفعلي كما تم إنشاء شرك إدارة بورصة القيم في ماي 1997، وهو ما يسمح بتوفير الشروط المناسبة لقيام بورصة القيم المتداولة في الجزائر ، حيث كان الافتتاح الرسمي لها سنة 1997 تحت إسم بورصة القيم المتداولة

إقتراحات تفعيل بورصة الجزائر: لتطوير بورصة الجزائر، يتوجب إتخاذ وإتباع مجموعة من الإجراءات، يمكن سرد أهمها فيما يلي:

مقترحات مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي: إن الجانب التشريعي يعد أحد الجوانب الضرورية لقيام سوق مالي، ولا يقتصر الجانب التشريعي على قانون إنشاء سوق مالي أو التعليمات المنظمة للتعامل في السوق فحسب، لكنه يمتد ليشمل التشريعات المنظمة لإنشاء الشركات والرقابة على النص وتشجيع الاستثمارات في المناطق الحرة، وقوانين الضرائب والجمارك، والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة أو التدقيق وقوانين التجارة والقوانين العائدة لكل قطاع اقتصادي.

سن القوانين التي تزيد من حجم الشركات المساهمة، وتزيد من نشاطها وتوسيع إستثماراتها. العمل على وضع قوانين لحماية المستثمرين في الأوراق المالية لزيادة الطلب عليها، ويتم ذلك من خلال عدة آليات أهمها: وجود قواعد صارمة للإفصاح عن المعلومات وإصدار قانون مستقل لحماية المستثمر لإضفاء المزيد من الثقة في الإستثمار في الأوراق المالية تضمن حق المستثمر في الحصول على المعلومات وإسترداد حقه إذا كان التقصير بسبب ممارسة غير مشروعة من الجهات العاملة في السوق.

إهتمام الإعلام بكل أشكاله من صحف وإذاعة وتلفزيون بتوضيح مفاهيم ودور سوق الأوراق المالية في الإقتصاد الجزائري، وتشجيع التكوين على أبعاد الإستثمار في البورصة والإهتمام بتكوين الإعلام المتخصص في مواضيع سوق الأوراق المالية، حيث إن نشر الثقافة البورصة تعتبر الخطوة الأولى والضرورية للإقلاع بالبورصة في الجزائر والتي من شأنها تعريف الفرد الجزائري بالمفهوم الدقيق والواضح للإستثمار في البورصة وإقناعه بأهمية ذلك وأفضليته على اللجوء إلى تكريس الأموال في البنوك التجارية.

الإهتمام بتدريس مقررات البورصة ففي كليات العلوم الإقتصادية وتشجيع الأبحاث الأكاديمية التي تهتم بالإستثمار في سوق الأوراق المالية.

مقترحات مرتبطة بتحسين نوعية المعلومة المالية: تعتبر شفافية المعلومات المالية المتعلقة بالشركات المساهمة أمرا ضروريا لتشجيع الإستثمار في هذه الشركات، والتوفير هذه المعلومات يتوجب القيام بما يلي:

تشجيع إنشاء مؤسسات للمعلومات المالية تهتم بجمع المعلومات عن أداء الشركات وتقوم بالتصنيف الإئتماني للشركات وأوراقها المالية.

نشر المعلومات المختلفة في الأوقات المناسبة، وتقديمها لكافة المتعاملين على قدم المساواة حتى تكون لهم نفس الحظوظ وتكون المنافسة حقيقية، وبالتالي تحقق فعالية السوق وتوفر الحماية اللازمة للمدخرين، المستثمرين في الأصول المالية.

وضع قواعد وقوانين الإفصاح والشفافية المالية الملزمة للشركات وآليات مراقبة تنفيذها، وذلك بالعمل على إصدار معايير محاسبية ومعايير مراجعة الحسابات جزائرية تعتمد على المعايير الدولية والإشراف على حسن تطبيقها.

إلتزام الشركات بإعتماد أنظمة محاسبية عصرية مطبقة على الكمبيوتر.

العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في مجال التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأصول المالية التي تصدرها الشركات.

3- عصرية الجهاز المصرفي:

النظام المصرفي في الجزائر لم يشهد تطورات جادة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، من أجل تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، ينبغي العمل على إزاحة الفارق بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية الناتج عن إستخدام التكنولوجيا في توفير الخدمات المصرفية، والبدء بالعمل الإلكتروني ومعلوماتية البنوك، وكذا العمل على تحقيق نوع من الاندماج فيما بين البنوك الوطنية أو الشراكة المصرفية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية، وبموجب ذلك يمكن توفير المناخ الاستثماري المحفز والذي بإستطاعته أن يستوعب كل الأموال المعروضة من خلال مثل هذه المؤسسات المالية.

وعليه فإن الجهاز المصرفي يعتبر الدعامة الأساسية لوجود بورصة فعالة، وذلك لما يختص به بصفته وسيط مالي يعمل على تعبئة الإدخار وحسن توجيهه.

4- الإهتمام بحكومة المؤسسات:

تعتبر حكومة المؤسسات موضوع برزت أهميتها مع الأحداث والفضائح المالية التي عرفتة عدة شركات على مستوى العالم.

تعريف الحكومة: من أوائل من أهتم بهذا الموضوع في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 بأنها: "ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية الرقابة عليها". وهناك من يرى الحكومة المؤسسة على أنها: "إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها، بإعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة.

كما يشير مصطلح حكومة المؤسسات إلى الخصائص التالية:

الإنضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث

الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل

المسائلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.

العدالة: أي يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.

المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين، وكذا الأطراف وكل شركة ملزمة قانونا بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين.

عرفت الجزائر سنة 2009 إطلاقاً أول ميثاق الحوكمة للمؤسسات تحت إسم "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر" والذي أكد على ضرورة التكيف مع المعايير الدولية للمحاسبة.

أهم ما جاء ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر:

على المؤسسات أن تضمن الشروط الداخلية لنجاحها ولجلب الأموال وموارد أخرى نادرة تحتاجها في تطورها، وأن تعطي نفسها الرؤية والاستقرار الضروريين لديمومتها، كل هذه المستلزمات تمر وجوبا بتبني مبادئ الحكم الراشد من طرف المؤسسة، لأن الحكم الراشد هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان إستدامة وتنافسية المؤسسة.

بناء على ما سبق تم وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، والذي يشكل مرجع لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة، ويتضمن الميثاق جزئين هامين:

يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروري في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكالية المؤسسة الجزائرية.

ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقة بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى، علاقة المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية والموردون.

الجزء الأول: ضرورة ميثاق جزائري للحكم الراشد: يحتوي هذا الجزء على:

الظرف الجزائري: حيث من المتوقع أن تطبيق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر أن تساهم في الانتقال نحو إقتصاد سوق حديث وفعال، ومواكبة التغيرات العالمية السريعة لتحقيق نقله نوعية نحو التألق في عالم الأعمال والمؤسسة.

المؤسسات الشريكة بتنفيذ الميثاق: إن كل المؤسسات الإقتصادية معنية بهذا الميثاق لكنه وجه بصفة خاصة إلى:

مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة وإستمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن إقتصاد عصري وتنافسي تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية. المؤسسات المساهمة في البورصة، أو تلك التي تنهياً لذلك.

5- تكيف المعايير مع البنية الإقتصادية الجزائرية:

المؤسسات الجزائرية في ظل الإصلاح المحاسبي: تركز الإقتصاديات العالمية في الوقت العالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما أثبتته هذا النوع من المؤسسات من قدرات فائقة على دفع قاطرة النمو وتوفير بيئة أعمال لتنمية مستدامة وذلك على حد سواء في كل من الدول المتقدمة أو الدول النامية، لكن من أبرز ما يعاب عليها أنها تتطلب إجراءات دعم ملائمة للحفاظ عليها بسبب هشاشتها أمام تقلبات السوق.

يغلب على النسيج الصناعي الجزائري هذا النوع من المؤسسات التي تشكل نحو 99 % من العدد الكلي للمؤسسات وذلك نتيجة لبرامج التنمية التي تهدف على الدوام عمها وتوفير لها بيئة أعمال إقتصادية صحية.

العديد من المشاكل التنظيمية والإدارية لازالت تعيق عمل المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة، من تعدد مراكز القرار، والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات وتفشي ظاهرة الرشوة المحسوبة والفساد الذي لم تسلم منه حتى كبريات الشركات وعلى رأسها سوناطراك، كل هذه العوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والإنطلاق المواكبة للتغيرات الحاصلة، بالإضافة إلى عدم الإستقرار والتغيير المستمر للقوانين التي تمتاز بأنها ظرفية، والتي أثرت بشكل كبير على الإستثمارات التي تحتاج إلى مناخ أعمال مستقر، ففي كل مناسبة قانون مالية نجد قوانين إستثمارات جديدة قد تكون ملغية للسابقة، وتماسيا مع الإجراءات المتمثلة في النظام المحاسبي المالي ولتسهيل عمل المؤسسات فقد تم صدور القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي حدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، ويمكن بموجب هذا القرار للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد لأسقف الواردة في القرار خلال سنتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة.

6- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS four SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر، التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم، يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في إقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها، يمكن لهذا المعيار معالجة الأحداث الإقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف الموجودة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه، بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الإستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحق، يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـ ifrs بشكلها الكامل في إعداداته وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الإنتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى

تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما:

سهولة إستعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS four SME لمعالجته للأحداث الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين إحتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات.

لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS شكلها الكامل إن المعيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد حدد المجلس IASB معيار آخر يجب إعماله لتطبيق هذا المعيار، وهو مسؤولية المحاسبية تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية المحاسبية إتجاه الجمهور تطبيق IFRS بشكلها الكامل.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبية تجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية على الأقل:

قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور: تقوم بإدارة مخاطر إئتمانية.

مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة.

ذات أهمية إقتصادية في بلدها على أساس مجموع أصولها، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الإقتراض من الغير.

-مقارنة بين: IFRS for SMEs بشكلها الكامل²

الحجم	IFRS for SMEs	IFRS بشكلها الكامل
230 صفحة	2800 صفحة	
طريقة الطرح	عامة	تقنية
الإفصاح في الملاحق	تصل إلى 300 (أو ملحق أقل من 20 صفحة)	تصل إلى 3000 (أو ملحق أكثر من 100 صفحة)
تحسين (Mise à jour)	كل 3 سنوات	عدة مرات في السنة

7- إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الإقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج برامج التنمية الإقتصادية بإعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدرا أساسيا من الوظائف، وخلق رزح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسما لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة، حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من أجل النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الإقتصادي وحتى الإجتماعي. تطبيق المعيار الدولي للتقارير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق معايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي، وعممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة وبالطبع ليس الوحيدة، أمام تطور هذا النوع من المؤسسات وتأديتها للمهام المنوط إليها.

²المصدر: عواطف محسن وآمال مهاو، 2010، ص 354

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الإقتصادي، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات، فالإفتقار إلى الشفافية وتكسف التطورات الإقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على الإستمرار والمنافسة، وإذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدر هام للقوة السياسية والإقتصادية وإن المصرح بها ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا.

وتتوقف نوعية المعلومات المالية إلى حد كبير على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبة التي يتم الإستناد إليها، في حين أن تطبيق القواعد والمبادئ، المحاسبية متوقف على توافر ظروف قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء بإحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الإنتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لإختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات، ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل إنعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بإنعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول ببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية ربما قد تشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة. وعلى هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقة للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الإقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير وبالتالي الإستفادة من فرض الإقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الإقتصادية، وعدم قدرتها على الإستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها وإقتصادها.

العمل المنجز من طرف الأستاذ مقدمي أحمد: تناول مدى تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية على مبادئ

الحسابات الاقتصادية الجزائرية من خلال نظام المحاسبة الوطنية

أن المحاسبة الوطنية هي طريقة محاسبة تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخام من أجل إعطاء صورة رقمية عامة، ولكنها مبسطة للاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة، وهي في نفس الوقت وسيلة ضرورية لخدمة السياسة الاقتصادية. وتستخدم في حساباتها نتائج كل المؤسسات الوطنية.

ويمكن تحديد بعض وظائف المحاسبة الوطنية في النقاط التالية:

1- يحتوي نظام المحاسبة الوطنية في شبكة هائلة في المعلومات التي تسمح ببناء و إعطاء المؤشرات الرئيسية لوضع السياسات الاقتصادية.

2- يلعب نظام الحسابات الاقتصادية دورا مركزيا بالنسبة لأصحاب القرار لأي بلد بحيث يساهم بطريقة فعالة في تقديم المعلومات والتحليلات عن الحالة الراهنة للاقتصاد واتجاهه المستقبلي، التي تكون ضرورية لاتخاذ القرارات الملائمة (السياسة الاقتصادية، الميزانية، الاستثمار...)

3- تستخدم الحسابات الوطنية في الدراسات الهيكلية ، وكذا التحليلات التي تعتمد على المقارنات الدولية، وكذلك في مجال الدراسات التنبؤية

4- تسمح الحسابات الاقتصادية بتحليل الدورة الاقتصادية وإبراز العلاقات الموجودة بين مختلف المجمعات الاقتصادية مثل: تقسيم السوق الداخلية، مكانة الدولة في الاقتصاد، سلوك العائلات و المؤسسات وتحليل الإنتاج.

5- التحليل الإحصائي على مدار السنة الواحدة يعطي صورة عن الاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة، والتي يمكن استخدامها كقاعدة للتقديرات مثل تقدير "الميزانية الاقتصادية"

6- تمدنا المحاسبة الوطنية باتجاه الاقتصاد، ولما تتجدد هذه التحليلات في سنة إلى أخرى تصبح جد هامة، إذ تتحول إلى تحليلات ديناميكية مثل حسابا معدل النمو أو الانكماش للاقتصاد.

7- تجمع الحسابات الوطنية المعطيات الإحصائية في إطار عام ومنطقي، تكون قابلة للمقارنة ومرتبطة فيما بينها بفصل تعاريف ومدونات مشتركة.

8- تسمح بتحليل التوازنات أو الاختلالات خلال الفترة موضوع التحليل.

مثل التوازن بين الموارد والاستخدامات في ميزانية الدولة، والتوازن بين صافي الادخار الوطني وصافي الاستثمار الوطني ، والتوازن بين العرض الكلي والطب الكلي، وهذا التحليل يساعد دون شك على قياس حجم الفجوة التضخمية أو الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الوطني وتحديد دور المتغيرات الاقتصادية المختلفة في تكوين هذه الفجوات بما يساعد على رسم السياسة الاقتصادية والتصحيحية على أسس علمية في الأجلين القصير والمتوسط

ومن خلال الدراسة التاريخية يبرز سيادة نظامين رئيسيين ألا وهما

- نظام الحسابات الوطنية SCN المطبق في الدول الرأسمالية .

- نظام حسابات الناتج المادي SCPM المطبق في الدول الاشتراكية

نظام حسابات الناتج المادي هو النظام المطبق في البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقا، ويستمد مفاهيمه وفلسفته من الفكر الاقتصادي الماركسي والأعمال الأولى التي أسست هذا النظام تمت غداة ثورة 1917.

واستنادا إلى مبادئ هذا النظام وبناء عليها وضعت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة نظاما نشر في سنة 1970 سمي بـ " نظام حسابات الناتج المادي" وأوصت بتطبيقه في البلدان الاشتراكية لاتفاقه مع هيكلها الاقتصادي وأرفقه بالقواعد والطرق التي تسمح بالانتقال من نظام الحسابات الوطنية "SCN" المطبق في الدول الرأسمالية إلى نظام حسابات الناتج المادي أو العكس.

يتكون هذا النظام من مجموعة من الجداول تسجل فيها المعاملات والصفقات الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون (أي القطاعات الاقتصادية).

وعليه فإن نظام حسابات الناتج المادي يحتوي على العديد من الموازين أهمها.

1- الميزان المادي (السلعي أو العيني) : يتكون من جانبين أحدهما لمصادر السلعة المعنية والأخرى لاستخداماتها ، وذلك باستخدام وحدات قياس عينية مثل متر، طن، هكتار.. الخ.

2- الميزان المالي: يظهر التدفقات على شكل مواد ونفقات في الاقتصاد الوطني

3- ميزان المواد البشرية، بواسطته يتم تحديد مصادر القوة العاملة اللازمة وتحديد حجم هذه القوة وكيفية توزيعها بين مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني .

4- ميزان رأس المال الثابت (التجهيزات الأساسية) يظهر في إحدى جوانبه مصادر التجهيزات الأساسية وفي جانبه الآخر استعمالاتها.

وتجمع هذه الموازين الأربعة في ميزان واحد يدعى بميزان الاقتصاد الوطني ويقوم بالمعاملات التي تسجل في هذه الجداول المتعاملون الاقتصاديون والذين يطلق عليهم في المحاسبة الوطنية بالقطاعات الاقتصادية، وهم على أربعة أقسام:

1- القطاع الاشتراكي.

2- القطاع الخاص.

3- قطاع الخدمات

4- قطاع العائلات.

ومن الجدير بالذكر هو أن القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص يشكلان ما يسمى بقطاع الإنتاج المادي والذي يشمل النشاطات التالية:

الصناعة، الزراعة، الغابات، والتشييد، البناء، النقل والتجارة، (جملة وتجزئة) والتموين والتخزين... الخ. اما نظام الأمم المتحدة فتراكمت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام 1950 تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات الدخل القومي لـ 41 بلدا للفترة " 1938 - 1948 " أو لجزء منها. وبمؤخرة ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوروبي عام 1952 مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

في عام 1952 ، عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع تقرير عام 1953 بعنوان " نظام حسابات قومية وجدول داعمة". قدم تقرير عام 1953 مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع المشايخ، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة. وجاء في مقدمة تقرير 1953 أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والنواتج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل.

وفي عام 1964 عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام 1953، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام 1967، وفي عام 1968 أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف بـ SNA-68.

جاء في مقدمة نظام 1968 أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام 1953 ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام 1968 وجعله ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان.

التطور الأول: هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

التطور الثاني: كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام 1968 أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة

كلها لتبين حسابات القطاعات. ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود. ولكي يشمل نظام 1968 هذه التوسعات قدم مجموعة من 20 حسابا مقسمة في ثلاث فئات.:

تضم الفئة الأولى الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.

أما حسابات الفئة الثانية فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.

وتتصل حسابات الفئة الثالثة بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون: الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.

وتوقع واضعو نظام 1968 أن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.

طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1968، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق. وأمرت هذه اللجنة في عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام 1980 لبحث التطبيق العملي لنظام 1968 واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية.

وفي دورة عام 1985 عهدت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بوضع برنامج العمل والترتيب لمشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة. وخلال الفترة ما بين عامي "1986-1989" اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي: هيكل نظام الحسابات القومية، ومقارنات الأسعار والكميات، والقطاع الخارجي، وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع العام، وحسابات الإنتاج وجداول المدخلات والمخرجات، والتدفقات والموازن المالية، ومطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازن الاقتصادية. أتيح مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح لاجتماع اللجنة الإحصائية عام 1991، كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية أقاليمية عقدت في تشرين الأول 1992. وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام 1993 مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن "المشاركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام 1968. وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة "22 شباط - 3 آذار 1993" باعتماد

نظام الحسابات القومية لعام 1993، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام 1968. فقد أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات ، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها. وقد استجاب نظام 1993 إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها.

ومن الخصائص المميزة أيضا لنظام 1993 هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيود في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993 واحدا من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام 1968. فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله وبينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء.

بشكل عام، يمثل نظام 1993، كغيره من أنظمة الحسابات القومية التي سبقت، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية المستمر. ولمواصلة هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية قومية معينة قبل أن يمكن إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام الحسابات القومية في المستقبل.

وفي الأخير يعتبر هذان النظامان أساس الأنظمة المطبقة في مختلف الدول وما يقترحه بعض الكتاب من تمييز لبعض الأنظمة المحاسبية الأخرى، مثل : نظام المدخلات ، المخرجات ، نظام التدفقات المالية، والمحاسبية الوطنية للمخزونات، ماهي في الحقيقة إلا أنظمة مشتقة أو جزئية في إحدى النظامين SNC و SPCM.

ومن هذه الأنظمة المشتقة من هذين النظامين هو نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي تم وضعه في سنة 1977

وهذا الاختيار كان تابعا مما يمليه خصائص وطبيعة الواقع الاقتصادي الجزائري، مع الاستفادة بطبيعة الحال مما يعرضه النظامين الدوليين

إلا انه كان أميل إلى المحاسبة حسب الناتج المادي وهذا راجع للاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ممثلة في الاشتراكية.

تعود الأعمال الأولى للمحاسبة القومية إلى ما قبل الاستقلال نحو 1958-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة ، والذي استخدم النظام الفرنسي القديم.

هذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة 1977 وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يتجاوب بشكل أفضل مع حاجات الاقتصاد المخطط، هذا النظام يستمد بقوة من S.C.N (نظام المحاسبة الوطنية 1970) وأيضاً من SCPM نظام حسابات الناتج المادي ولقد رافق هذا النظام الجديد وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد على مستوى محاسبة المؤسسات.

وأخيراً فإن S.C.E.A (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، تزامن أيضاً مع تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مهمة وضع الحسابات الوطنية. ومنذ سنة 1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة ذات وصاية الوزير الأول 1988. ومنذ تلك السنة لم يحدث أي تغيير على الإطار المفاهيمي المتبع في الجزائر بالرغم أن الاقتصاد الجزائري عرف بعد الشروع في تطبيق "نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية" عدة تحولات جوهرية بدءاً بإعادة هيكلة المؤسسات والشروع في خوصصة القطاع العمومي تمهيداً للدخول في ما يعرف "بافتصاد السوق" هذه التحولات جعلت عملية إعادة النظر في نظام المحاسبة الوطنية أمراً ضرورياً، وذلك لأن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA أصبح غير قادر على وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

فمن خلال بحثنا هذا سنسلط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبة الوطنية الجزائرية، في ظل هذه التحولات خاصة بتبني معايير محاسبية دولية تتماشى والمستجدات العالمية ؟

العمل المنجز من طرف الأستاذ شعباني مجيد تناول النظام المالي والمحاسبي وسبل إعداد البرامج التدريبية وتكوين الأساتذة.

يعد النظام المالي والمحاسبي نظاماً شاملاً لجميع الإجراءات المحاسبية التي تخص المؤسسات الاقتصادية والخدماتية وزادت اهتمامات منظمات الأعمال بإصدار المعايير والإرشادات التي تساهم بزيادة وتحسين التطبيقات المهنية لهذا النظام ومحاولة إيجاد حلول للعديد من المشاكل والقضايا العلمية. فالنظام المالي والمحاسبي وعلى الرغم من الاهتمام الحديث به إلا أنه شكل عدة تساؤلات في صياغته وتطبيقه جعلت منه أكثر غموضاً وخاصة في مجالات التطبيق التي تعد من المعوقات الأساسية التي واجهت هذا النظام في الجزائر خاصة في مجال إعداد وتقييم التقارير والقوائم المالية وهذا في مختلف مراحل استخدام هذه التقارير وعليه يجب أن يتوفر هذا النظام على مجموعة من المعلومات التي تجعله قابل للتطبيق ومنها

1-الملائمة

ويتضمن معيار الملائمة مايلي

*وجود علاقة طردية بين ملائمة المعلومات المحاسبية والمنفعة المحققة لمستخدميها .

*تتوفر الملائمة على قدرتها على تأثيرها على مخرجات النظام .

*تمثل الملائمة دالة لثلاثة متغيرات هي

-إمكانية إحداث التغذية العكسية لتحقيق رقابة فاعلة.

-القدرة على التنبؤ بالمستقبل .

-إتاحة المعلومات في نطاق زمني معلوم لإمكانية اتخاذ القرار .

2-المصادقية (إمكانية الاعتماد .

تم صياغة عدة خصائص يجب توفرها في المعلومات المحاسبية وفق هذا النظام لإمكانية الاعتماد عليها وهذه الخصائص هي

*أن تعرض المعلومات المحاسبية بحيث تحد ما نقصد بالفعل

*أن نعتمد من له الحق في التوقيع بما يفيد صحتها

*أن تراجع من طرف مستعمله بنفس الأساليب التي قيست بها .

*أن تكون محايدة وغير متحيزة لمصلحة طرف أو على حساب طرف آخر من أصحاب المصالح .

3-القابلية للمقارنة

وتتم من خلال جانبين

أ-تتوفر قابلية المقارنة إذا استطاع متخذ القرار إدراك أوجه التشابه وجوانب الاختلاف بين النظام الجديد و النظام القديم وكذلك معرفة الاتجاهات على مستوى الفترات الزمنية المختلفة من ناحية وبين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى .

ب-ضرورة أن تكون المقارنة بين حقائق متناظرة سواء لذات المؤسسة أو بين المؤسسات الأخرى وبين أفضل مؤسسة منافسة عبر فترات زمنية متتالية ومتماثلة

4 الاتساق

تؤكد التشريعات القانونية على ضرورة توفر هذا المعيار وفق مايلي

أ-ضرورة اختيار المؤسسة لمجموعة من الإجراءات المحاسبية الملائمة لظروفها وان تظل متمسكة بها طالما لم تطرأ تغيرات جوهرية عليها من وجهة نظر المستخدم تدعو إلى تعديل في هذه الإجراءات .

ب-في حالة وجود تعديل مبرر في تطبيق الإجراءات المحاسبية فلا بد من الإشارة في صورة ملاحظات أو إيضاحات متممة للتقارير المالية مما يحقق الشفافية الكاملة للمستخدمين .

5-الأهمية النسبية

يقصد بيه مايلي

أ-يطلق هذا المصطلح على التغيير أو الحدث الهام بالنسبة لطبيعة الأعمال في المؤسسة وتتحقق الأهمية النسبية في هذا المجال إذا فعل المستخدم شيئاً مختلفاً ولا يجب اعتماد عكس هذا.

ب-في إطار التطبيق فان المحاسبين ينظرون إلى تحقيق هذا البند إذا بلغ على الأقل 5 بالمائة من صافي الدخل .

6- الإفصاح الكامل

ويكون هذا وفق مايلي

أ-يتطلب الإفصاح الكامل عرض كل المعلومات الخاصة بالقوائم المالية وملاحظتها بشكل يتناسب مع قدرات المستخدمين على فهمها .

ب-علاوة على متطلبات الإفصاح فإن تطبيقاته بشكل كامل يبني على الحكم الشخصي المهني .

ج-مع وجود انحرافات جوهرية ينشأ عليها عدة حالات من التحايل والتدليس فتزيد التوصيات من قبل المنظمات المهنية ومجالس المحاسبة على زيادة الإفصاح المالي .

7-اقتصادية المعلومات تحليل التكلفة

يفرض منطلق التحليل الاقتصادي عدم إنتاج سلعة إلا إذا كانت المنافع المحققة منها أكبر من التكلفة وهذا كذلك يجب أن يتوفر في إنتاج المعلومات المحاسبية والذي يتطلب مايلي

أ-يجب أن تزيد المنافع الكلية للمعلومات عن تكلفة إنتاجها مع مراعاة بعدها الاستراتيجية .

ب-ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بجودة المصدر ومن خلال منهجية تشغيلها وطرق عرضها .

8-القابلية للفهم

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية أول هيئة في العالم التي أشارت إلى ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم ليتمكن استخدامها من قبل أصحاب الحاجة لها

ولتحقيق هذا المعيار يجب مراعاة عاملين أساسيين هما

أ-العامل الفني حيث يجب أن تقابل هذه المعلومات الاحتياجات الفعلية للمستخدم.

ب-المعيار السلوكي يجب مراعاة المستوى الإداري الذي يتم توفير المعلومات إليه والمستوى الإدراكي والتعليمي وإمكانياته التحليلية وقدراته

ومن خلال هذا العرض يمكن ان نتحدث عن تطبيق هذا النظام في الجزائر من خلال ما يلي =

-تطبيقه في المؤسسات التعليمية سواء كانت الثاويات أو الجامعات ومراكز البحث.

-تطبيق النظام المالي والمحاسبي من خلال المؤسسات الاقتصادية والخدماتية وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات نذكر منها مايلي

-التحضير التام من عدة جوانب منها القانونية ليتمكن هذا النظام في المؤسسات الاقتصادية والتعليمية .

-على المؤسسات إيجاد الحلول للمسائل العالقة فيما يخص تطبيق النظام المالي والمحاسبي .

-إعادة هيكلة النظام المحاسبي الجزائري وفق التغييرات الجديدة .

-تهيئة مناخ ملائم لتطبيق النظام الجديد وفق مالا يتعارض مع ما سبقه.

أما فيما يخص المؤسسات التعليمية فيجب عليها التأقلم مع المتغيرات الجديدة والمتمثلة:

*إعادة هيكلة البرامج الجديدة وفق النظام المالي والمحاسبي انطلاقا من الدراسات الثانوية إلى الدراسات الجامعية بعدما لوحظ تأخر في تطبيق هذه البرامج في الثاويات وهذا ما يتعارض مع الدراسة الجامعية حيث أن الطالب يدرس وفق نظام معين ولما ينتقل للجامعة يدرس وفق نظام مختلف آخر.

-تحديث البرامج بما يتناسب مع النظام المالي والمحاسبي.

-إحداث طرق تكوين حديثة تتناسب مع التغيرات الحاصلة في النظام المحاسبي .

أما فيما يخص هيئة التدريس وفق النظام المالي والمحاسبي فيجب أن تكون وفق إطارات درست بالنظام الجديد الذي يخضع لمعايير جديدة.

-إعادة رسكلة المكونين القدامى لا تنفع في هذه الحالة لأن تكاليف التكوين ستكون كبيرة دون الوصول للهدف المنشود والمتمثل في تكوين كوادر قادرة على استيعاب التغييرات في النظام المحاسبي والمالي .

-إعداد دورات تكوينية للأساتذة و الإطارات بما يتناسب مع الحالات التي مازالت عالقة.

-الإسراع في تنفيذ إنهاء اعتماد النظام المحاسبي القديم في جميع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية لإحداث قفزة نوعية في التكوين .

وعليه فإن النظام المالي والمحاسبي يعتمد على الحداثة والمصداقية التي لا تتوفر حاليا في المقاييس المعتمد تدريسها حيث قبل تطبيق هذا النظام في الجزائر لم يهيئ له كل ما خصص له من أهمية في دول أخرى من تكوين وإطارات كفيلة بتطبيقه وهذا أدى إلى بقاء بعض النقاط العالقة التي يتم معالجتها وفق إجراءات جديدة متمثلة في

-ضرورة إنهاء النظام القديم.

-القيام بتهيئة المناخ القانوني المناسب للتطبيق .

-تكوين كوادر وأساتذة جدد وفق النظام المالي والمحاسبي.

-تحويل الإطارات السابقة إلى مهام لا تتعلق بتطبيق النظام الجديد.

-التسيق التام في إعداد البرامج بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

العمل المنجز من طرف الأستاذ : بوزيدة حميد تناول تكييف القواعد الجبائية بقواعد النظام المحاسبي المالي

في الجزائر

وقدم قراءة في قانوني المالية: التكميلي 2009

تبنّت الجزائر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إطار محاولة ربط المؤسسة الجزائرية بمختلف التغيرات الاقتصادية الدولية. ففانون النظام المحاسبي المالي يبتعد في مضمونه عن بعض قواعد النظام الجبائي الجزائري، ما يفرض على الدولة الجزائرية ضرورة العمل على حل مختلف الإشكالات التي قد يطرحها هذا التباين.

يرتبط النظام المحاسبي الجزائري مع النظام الجبائي، بحيث ترتبط مختلف العمليات الجبائية مع التطبيقات المحاسبية للكيانات الاقتصادية، وكما مر النظام المحاسبي بجملة التغييرات والإصلاحات، شهد النظام الجبائي هو الآخر جملة الإصلاحات التي شملت التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي من أجل تعبئة الفائض.

شرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الفاتح جانفي 2010، وصدر بموجب القانون 07-11

المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

إن ربط القواعد الجبائية والمحاسبية في الجزائر من جهة، وإحداث القانون المحاسبي الجزائري نحو مرجعية محاسبية دولية من جهة أخرى ، كان له انعكاسات على تبني جملة من القواعد الجبائية ظهرت من خلال قانوني المالية التكميلي 2009، وقانون المالية السنوي 2010، يمكن قراءتها على النحو التالي:

أولاً: القواعد الجبائية الجديدة المتبناة لمواكبة النظام المحاسبي المالي الواردة في قانون المالية التكميلي 2009

ثانياً : القواعد الجبائية الجديدة المتبناة لمواكبة النظام المحاسبي المالي الواردة في قانون المالية لسنة 2010 (لم يتم بعد إنجازها).

أولاً: القواعد الجبائية الجديدة المتبناة لمواكبة النظام المحاسبي المالي الواردة في قانون المالية التكميلي 2009

1- الربح الجبائي (الربح خاضع للضريبة) بالنسبة للعقود الطويلة الأجل المتعلقة بانجاز المواد أو الخدمات، أو مجموعة من المواد، أو الخدمات والتي تمتد تنفيذها على الأقل بمرحلتين محاسبتين، أو سنوات مالية والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق المستقلة عن الطريقة المعتمدة من طرف المؤسسة في هذا المجال، وذلك بصرف النظر عن صنف العقود، سواء كانت عقود جزافية، أو عقود مسيرة. يسمح هذا الإجراء بحث المؤسسات خاصة منها التي تعمل في قطاع البناء على استعمال نظام محاسبة التكاليف.

2- تبني القواعد الجبائية فيما يخص خصم الاهتلاكات و المؤونات مع المعايير المحاسبية المتبناة : يظهر هذا من خلال النظام المحاسبي المالي، فبالنظر إلى المادة 5 من قانون المالية التكميلي 2009 نجد:

- يمكن تقييد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي يتجاوز مبلغها 30.000 دج خارج الرسوم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتصلة بها.

- تسجل المواد المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية.

3- إحداث في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة رقم 141 مكرر 2 تلزم بموجبها المؤسسات بما جاء به النظام المحاسبي المالي، أخذا في الحسبان عدم تعارضها مع التقنيات الجبائية المستعملة في تحديد الوعاء الضريبي.

نص المادة 141 مكرر 2 : " يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة".

4 - الترخيص كشكل انتقالي، لخصم المصاريف (الإعدادية التمهيديّة) المسجلة في المحاسبة السابقة لدخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، وذلك حسب جدول الإطفاء الأولي، وفي هذا نصت المادة رقم 8 من قانون المالية التكميلي 2009 على:

" تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي".

5- تثبيت أجل أقصى مدته خمس (05) سنوات لإدماج للنتيجة الجبائية فوائض القيم الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة، وتأسيس مبدأ إلحاق إلى نتيجة السنة، فائض مخصصات الإهلاك الناتجة عن عمليات

- إعادة التقييم، وهذا ما تشير إليه المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي 2009 التي تعدل وتتمم المادتين 185 و 186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- **المادة 185:** " يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات.
 - **المادة 186:** " يقيد فائض مخصصات الإهلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة".

العمل المنجز من طرف ممثل وزارة المالية : أمحمد عامر

L'IMPACT FISCAL DE L'APPLICATION DU NOUVEAU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER.

Introduction :

Les normes IAS sont publiées depuis les années 70 et sont depuis cette époque adoptées de façon aléatoire par les pays de part le monde. Ces normes sont une véritable chance pour les pays, qui voient là l'occasion d'harmoniser le résultat fiscal des sociétés. Pour autant, l'application commune de ces normes laissera la place à des politiques fiscales en fonction des desiderata de ces pays.

Néanmoins, une telle harmonisation implique de revoir totalement le droit national ce qui ne va pas sans susciter des réactions vives de la part des acteurs économiques, à savoir les entreprises et leurs représentants, l'Administration fiscale et l'Etat.

Le résultat fiscal provient du résultat comptable des comptes statutaires et est obtenu après retraitements du fait de règles spécifiques prévues par la législation fiscale. Ainsi, tout changement de la comptabilité implique des modifications du résultat fiscal. C'est pourquoi les normes IAS / IFRS ont des conséquences fiscales à plus ou moins long terme en fonction de leur transposition à la législation nationale. En Algérie, L'entrée en vigueur du nouveau système comptable et financier a entraîné, certainement, des incidences fiscales.

Les principales divergences portent sur l'actif du bilan. Les dispositions des SCF s'appliquent aux comptes consolidés et statutaires ce qui impliquent de nombreuses incidences fiscales. Ainsi par exemple, l'amortissement par composants, les provisions pour grosses réparations et la définition des actifs soulèvent encore des difficultés sur le plan fiscal, mais qui seront réglées de toute manière.

En effet, les divergences entre les règles comptables et fiscales vont être nombreuses en raison des objectifs de chaque discipline.

Ces divergences peuvent provenir :

- Du rejet par la fiscalité de certaines charges ;
- De traitements comptables non admis par la législation fiscale ;
- Des règles de rattachement à l'exercice, des charges et des produits ;
- L'adoption du mode d'évaluation à la juste valeur (en matière d'instruments financiers, d'immeubles de placements...).

Ces divergences peuvent être définitives ou temporelles :

✿ **Au titre des divergences définitives : (fiscalement incompatibles à caractère irréversibles) :**

- Elles correspondent aux charges dont la déductibilité est définitivement exclue et les produits dont l'imposition est définitivement écartée ;
- Elles donnent lieu aux ajustements nécessaires du résultat comptables pour le calcul de l'assiette imposable.

✿ **Au titre des différences temporelles : (compatible avec la connexité) :**

- Elles portent essentiellement sur le décalage dans les exercices de comptabilisation et d'imposition. (à titre d'exemple, les provisions pour risques ne sont admises en déduction qu'au titre de l'année qui constate la réalisation du risque);

Dans ce contexte l'administration fiscale est dans l'obligation d'agir de manière à :

- ✿ Maintenir le lien entre la comptabilité et la fiscalité, avec le moins de retraitements fiscaux possibles.
- ✿ Simplifier le retraitement lorsqu'il est inévitable, il faut que celui-ci soit le plus simple, le plus léger et le plus limité possible.
- ✿ assurer la stabilité de l'assiette fiscale (**principe de neutralité**).
- ✿ Par ailleurs, en matière de déclaration, l'entreprise doit annexer les informations permettant de faire le rapprochement entre le résultat comptable et le résultat fiscal, ce qui nécessite l'établissement d'un tableau de passage du résultat comptable au résultat fiscal (détermination du résultat fiscal)

LES DIVERGENCES ENTRE LES NOUVELLES REGLES COMPTABLES ET LES ACTUELLES REGLES FISCALES :

Ces divergences portent sur les points ci-après :

- les techniques d'amortissement et de dépréciations des actifs ou constatations de pertes de valeur (le nouveau système comptable privilégiant systématiquement une approche économique ou financière).
- la comptabilisation des opérations de location-financement (crédit-bail).
- l'évaluation de certains actifs et passifs sur la base de leur juste valeur à la date d'acquisition (sur le plan comptable, les montants à payer ou à recevoir doivent en effet être comptabilisés à leur valeur actualisée - valeur d'utilité -déterminée sur la base de taux d'intérêts courant appropriés);
- le traitement comptable des impôts, et en particulier des impôts différés actif et passif. Il peut en effet, exister des décalages entre la date de prise en compte d'une charge fiscale ou sociale au niveau comptable et la date de prise en compte de cette même charge pour la détermination du résultat imposable ;
- déductions liées à certaines dépenses ou investissements (dépense de formation, investissements dans la recherche ou dans la protection de l'environnement...).
- Contrats de constructions;
- les frais de recherches et de développement;

L'ENTRÉE EN VIGUEUR DU NOUVEAU SCF:

Suivant la loi de finances complémentaire pour 2008 :

- Le SCF entre en vigueur à compter du 1^{er} janvier 10;
- Les écritures à passer, à partir du 1^{er} janvier 10 se feront suivant le SCF;
- la tenue de la comptabilité jusqu'au 31 décembre 2009, se fera suivant les règles du PCN;

Les incidences de l'application du SCF, ne vont apparaître qu'au titre du bilan 2010, déposé durant l'année 2011.

I. Les Amortissements:

Les éléments de divergences :

-Modes d'amortissement –

<i>Traitement comptable selon le PCN</i>	<i>Traitement comptable selon le SCF</i>
--	--

Le mode linéaire, dégressif et progressif	• En plus du mode linéaire, dégressif et progressif, le SCF prévoit le mode des unités de production (basé sur l'utilisation ou la production prévue de l'élément d'actif). • Par ailleurs, les biens amortissables peuvent faire l'objet de décomposition, pour tenir compte de la durée et du rythme d'utilisation de chaque composant.
---	--

<i>Traitement fiscal actuel</i>	<i>Impact sur le plan fiscal</i>
Le mode linéaire, est applicable de plein droit. Toutefois, le dégressif et progressif peuvent être appliqués à certaines activités sous certaines conditions (cf. Art 174 du CIDTA). La loi de finance complémentaire pour 2008 a prévu le mode d'amortissement progressif qui n'est pas retenu par le droit comptable.	• A l'état actuel, la législation fiscale ne prévoit pas expressément la technique d'amortissement par composant, mais ne l'interdit pas. • En ce qui concerne le mode des unités de production la loi fiscale ne prévoit pas cette mode d'amortissement.

- La base amortissable :

<i>Traitement comptable selon le PCN</i>	<i>Traitement comptable selon le SCF</i>
La base est généralement le coût historique : - les biens acquis à titre onéreux sont enregistrés à leur coût d'acquisition ; - les biens acquis à titre gratuit à leur valeur vénale ; - les biens produits à leur coût de production.	• L'amortissement d'un actif est la répartition systématique de son montant amortissable sur sa durée d'utilité estimée, en tenant compte de sa valeur résiduelle probable. • Le montant amortissable est le coût historique ou la valeur réévaluée d'un actif diminué de sa valeur résiduelle.

<i>Traitement fiscal actuel</i>	<i>Impact sur le plan fiscal</i>
---------------------------------	----------------------------------

Convergence entre les règles fiscales et les règles comptables (PCN) en matière de base amortissable, sauf pour les véhicules de tourisme ne constituant pas l'outil principal de l'activité dont le seuil est fixé à 1.000 000 DA TTC (cf. art 141 du CIDTA)	La prise en compte de la valeur résiduelle pour la détermination de la base amortissable déconnecte le calcul d'amortissement comptable, des règles fiscales qui ne reconnaissent pas la valeur résiduelle probable.
---	--

La durée de l'amortissement :

<i>Traitement comptable selon le PCN</i>	<i>Traitement comptable selon le SCF</i>
La durée d'amortissement est la durée de vie du bien, déterminée selon les règles d'usage de chaque nature d'industrie, de commerce et d'exploitation généralement admises.	La durée d'utilité est fixée par référence aux caractéristiques de l'entreprise, elle détermine le plan d'amortissement à pratiquer. Selon le nouveau SFC, le mode d'amortissement, la durée d'utilité et la valeur résiduelle de l'actif doivent être réexaminés périodiquement. En cas de modification des avantages économiques futurs découlant de l'actif, la dotation aux amortissements des exercices futurs est réajustée

<i>Traitement fiscal actuel</i>	<i>Impact sur le plan fiscal</i>
Convergence entre les règles fiscales et les règles comptables (PCN) concernant la durée d'amortissement.	• Suivant la législation fiscale actuelle, les amortissements sont calculés suivant les règles d'usage, alors que le nouveau SFC les détermine en fonction de la durée d'utilité. Cette différence donnera lieu à un retraitement systématique pour calculer le résultat fiscal ; • Le réajustement des dotations aux amortissements influe sur la stabilité de l'impôt sur le bénéfice.

POUR L'ESTIMATION DE LA DUREE D'UTILITE D'UNE IMMOBILISATION CORPORELLE :

- ✿ L'usage attendu de l'actif, évalué par référence à sa capacité ou à sa production physique prévue;

- ✱ L'usure physique attendue, évaluée en fonction des conditions de fonctionnement et de maintenances prévues;

L'obsolescence technique découlant de changements ou d'améliorations dans la production, ou d'une évolution de la demande du marché

Exemple :

Une machine mise en service le 02 janvier 2004 a été acquise à 1000 000 DA; il est prévu de l'amortir linéairement sur une période de 8 ans. Au cours de l'exercice 2007, l'entreprise se propose de réduire la durée d'amortissement à 06 ans, compte tenu de la charge supplémentaire qui est imposée à la machine pour les années à venir.

TABLEAU D'AMORTISSEMENT :

Année	Taux initial	Dotation initial	Cumul amort. initial	VCN	Taux réajusté	Dotât Réajustées	Cumul amort. réajusté	Nlle VCN
2005	12,5%	125000	125000	875000				
2006	12,5%	125000	250000	750000				
2007	12,5%	125000	375000	625000	25%	156250	156250	468750
2008	12,5%	125000	500000	500000	25%	156250	312500	312500
2009	12,5%	125000	625000	375000	25%	156250	468750	156250
2010	12,5%	125000	750000	250000	25%	156250	625000	0
2011	12,5%	125000	875000	125000				
2012	12,5%	125000	1000000					

Le plan d'amortissement initial doit faire l'objet d'une modification prospective affectant les quatre années d'utilisation de la machine pour s'adapter aux conditions réelles de consommation des avantages économiques.

Les modifications des dispositions de l'article 141-3 du CIDTA, par la loi de finances complémentaire pour 2009, à l'effet de :

- maintenir les modes d'amortissements actuellement en vigueur.

-aligner la durée d'amortissement à la durée normale d'utilisation, telle qu'elle était fixé antérieurement.

-définir la durée d'amortissement par voies réglementaire.

L'inscription des biens acquis à titre gratuit pour leur valeur vénale.

الدراسة الميدانية النشاطات المنجزة للمشروع : تم اعداده وتقديمه من طرف د.شنوف شعيب

أولا عينة و مجتمع الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة شركات التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أما عينة الدراسة في سنة التحليل فتتمثل في سبع شركات تحقق شرط تبني المعايير المحاسبية الدولية وإجراء التحليل قبل وبعد تبني المعايير

- مؤسسة فندق الأوراسي
- دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية
- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء
- مؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة
- المؤسسة الوطنية للمحروقات سونا طراك
- مؤسسة ملبنة و مجبنة بـودواو
- بنك التنمية المحلية

ثالثا تنظيم يوم دراسي خلال شهر ماي 2012 قمنا بتنظيم يوم دراسي بكلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير بعنوان كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية هذا اليوم الدراسي كان من المفروض تنظمه يوم 01 فيفري ، وتم تأجيله و انعقاده يوم 16 ماي 2012

من بين المهام المنجزة جزئيا أيضا:

توزيع إستمارة الاستبيان 1 في إطار العمل على البحث على الكيفية المثلى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تدرج ضمن متطلبات البحث في الدراسات المحاسبية والجبائية قمنا بإعداد إستمارة الإستبيان موسومة بعنوان "التحديات الجبائية للمؤسسة الاقتصادية في ضوء تطبيق النظام المحاسبي المالي". تم توزيعها على عدد من كليات العلوم الاقتصادية وعدد من المؤسسات

أنظر الملحق الخاص بإستمارة الإستبيان 1

توزيع إستمارة الإستبيان 2 في إطار العمل على البحث على الكيفية المثلى لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تدرج ضمن متطلبات البحث في الدراسات المحاسبية والجبائية قمنا بإعداد إستمارة الإستبيان موسومة بعنوان " النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية و تحديات البيئة الجزائرية " . تم توزيعها على عدد من كليات العلوم الاقتصادية وعدد من المؤسسات

أنظر الملحق الخاص بإستمارة الإستبيان 2

المهام غير المنجزة (الرأي المعلن لرئيس المشروع)

من بين المهام غير المنجزة جزئيا هي تحليل نتائج إستمارة الإستبيان 1 و إستمارة الإستبيان 2 و على ضوء النتائج ز المشاكل الموجودة ميدانيا يمكن تحديد بدقة ماهو المطلوب القيام به خلال السنة الثانية للمشروع

النتائج :

- توصلنا إلى أن كل المؤسسات محل الدراسة تواجه صعوبات في كيفية تطبيق المعيار المحاسبية الدولية المتعلقة بكيفية عرض القوائم المالية.
- يجب الإشارة إلى ضرورة إعداد برامج جديدة للجامعات في المجال المحاسبي تتوافق مع المعطيات الدولية، و تراعي احتياجات سوق العمل
- فتح مركز وطني مختص بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي حتى يكون لدينا برامج مستقبلية في العمل المحاسبي .
- ضرورة خلق فرق بحث بالجامعات تبحث في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي
- يجب إنشاء مخابر بحث بالجامعات تبحث في التطور المستمر المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي .
- ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي لمؤسسات الأعمال كل ما تطلب ذلك حتى يتوافق مع التطورات المستمرة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

دراسة عينة و مجتمع الدراسة والخروج دوريا إلى المؤسسات محل الدراسة الميدانية يتطلب إمكانيات مالية و وسائل مادية معتبرة لإنجاح العملية، بالإضافة إلى نسخ و توزيع استمارات الاستبيان على العديد من الجامعات

لا يوجد أعضاء منسحبون و لكن يوجد أعضاء لم يبذلوا جهدا معتبرا من أجل معالجة بعض المشاكل خاصة الجبائية منها مثل العضو الخارجي التابع إلى وزارة المالية بحكم أنه لا توجد كيفية لتعويضه حتى، الآن بالإضافة إلى الدكتور بوزيدة حميد الذي كان مبرمجا خلال اليوم الدراسي ولم يشارك فعليا في هذا النشاط

لم نتحصل على نسبة 70 بالمائة من الميزانية المخصصة للمشروع بحيث كان توطين المشروع في البداية بمخبر المدرسة العليا للتجارة الذي يرأسه الدكتور ناصر دادي عدون و أبلغنا انه لم تدفع أموال خاصة بمشروعنا ، و نفس الإجابة تحصلنا عليها من جامعة بومرداس. كل ما تم صرفه خلال مدة المشروع كان من المصاريف الخاصة ، باستثناء مصاريف السفر إلى الأردن للمشاركة في ملتقى دولي ، ومصاريف اليوم الدراسي تحملت تلك المصاريف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة بومرداس

لذلك نطلب من سيادتكم أخذ هذا بعين الاعتبار على أن توطين المشروع هو بمخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بكلية العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس

الجانب التطبيقي للمشروع³

-مدى توافق القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للقوائم المالية

أولا عينة و مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة شركات التي تبنت المعايير المحاسبية

الدولية في الجزائر، أما عينة الدراسة في سنة التحليل فتتمثل في 15 مؤسسة

- مؤسسة فندق الأوراسي
- دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية
- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء
- مؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة
- المؤسسة الوطنية للمحروقات سونا طراك

³الدراسة قام بها الدكتور شنوف شعيب،

- مؤسسة ملبنسة و مجبنة بـودواو
- دراسة حالة مؤسسة وحدة الأنابيب الملحمة
- دراسة حالة مؤسسة اسمنت الجزائر
- دراسة حالة الشركة الوطنية لمنشآت السكك الحديد
- دراسة حالة الجزائرية للتأمينات
- دراسة حالة سونلغاز
- دراسة حالة صيدال
- دراسة حالة نفطوغاز
- دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية
- دراسة حالة بنك البركة

دراسة حالة شركة سوناطراك⁴

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق بنسبيا ⁵	IAS16

⁴ أنظر التقرير المالي لشركة سوناطراك للسنوات المالية -2102-2010

⁵ مطبق نسبيا لكن لا يؤخذ بعين الاعتبار اعادة النظر في التكلفة التاريخية، وطريقة و معدل الاهتلاك

IAS17	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره
IAS38	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS21	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS19	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا

دراسة حالة فندق الأوراسي⁶

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز⁷

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS7
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38

⁶ أنظر التقرير المالي لفندق الأوراسي للسنوات المالية -2010-2102

⁷ أنظر التقرير المالي لشركة سونلغاز للسنوات المالية -2010-2102

IAS21	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS19	مطبق	مطبق	مطبق
IAS2	مطبق	مطبق	مطبق

دراسة حالة مؤسسة صيدال⁸

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB⁹

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17

⁸أنظر التقرير المالي لشركة صيدال للسنوات المالية 2010-2102

⁹أنظر التقرير المالي لمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء للسنوات المالية 2010-2102

IAS38	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS21	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS19	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS2	مطبق	مطبق	مطبق

• دراسة حالة مؤسسة وحدة الأنابيب الملحمة¹⁰

ملاحظات	2012	2011	2010	
	المعطيات غير متوفرة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	المعطيات غير متوفرة	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS7
	المعطيات غير متوفرة	غير مطبق	غير مطبق	IAS12
	المعطيات غير متوفرة	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	المعطيات غير متوفرة	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	المعطيات غير متوفرة	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	المعطيات غير متوفرة	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	المعطيات غير متوفرة	مطبق بنسبيا	مطبق بنسبيا	IAS19
	المعطيات غير متوفرة	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS2

دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية¹¹

¹⁰أنظر التقرير المالي ل مؤسسة وحدة الأنابيب الملحمة للسنة المالية 2011

¹¹أنظر التقرير المالي للخطوط الجوية الجزائرية للسنوات المالية -2102-2010

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

دراسة حالة نفطوغاز¹²

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

دراسة مؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة¹³

ملاحظات	2012	2011	2010	
---------	------	------	------	--

¹²أنظر التقرير المالي لشركة للسنوات المالية -2102-2010

¹³أنظر التقرير المالي لمؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة للسنوات المالية -2102-2010

IAS1	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة
IAS7	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS12	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره
IAS16	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS17	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS38	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا
IAS21	مطبق	مطبق	مطبق
IAS19	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة
IAS2	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا

دراسة حالة مؤسسة ملبنة و مجبنة بـودواو.¹⁴

ملاحظات	2012	2011	2010	
IAS1	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	
IAS7	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	
IAS12	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	
IAS16	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	
IAS17	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	
IAS38	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	
IAS21	مطبق	مطبق	مطبق	
IAS19	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	
IAS2	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	

دراسة حالة مؤسسة بنك التنمية المحلية¹⁵

ملاحظات	2012	2011	2010	
---------	------	------	------	--

¹⁴ أنظر التقرير المالي لمؤسسة ملبنة و مجبنة بـودواو للسنوات المالية 2010-2012

¹⁵ أنظر التقرير المالي لمؤسسة بنك التنمية المحلية للسنوات المالية 2010-2012

IAS1	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة
IAS7	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق
IAS17	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق
IAS30	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق
IFRS7	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق
IFRS9	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق

• دراسة حالة بنك البركة¹⁶

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	IAS1
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS7
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS17
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS30
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS7
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS9

• دراسة حالة الجزائرية للتأمينات¹⁷

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	IAS1
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS7
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS17
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS30
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS7
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS9
	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS4

18 دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمنشآت السكة الحديدية الجزائر

¹⁶ أنظر التقرير المالي لبنك البركة للسنة المالية 2012

¹⁷ أنظر التقرير المالي للجزائرية للتأمينات للسنة المالية 2012

¹⁸ أنظر التقرير المالي للمؤسسة الوطنية لمنشآت السكة الحديدية الجزائر للسنوات المالية -2102-2010

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

دراسة حالة المجمع الوطني لاسمنت الجزائر¹⁹

ملاحظات	2012	2011	2010	
	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1
	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS16
	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS38
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS21
	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	IAS19
	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

نتائج الدراسة الميدانية: نظرة تحليلية لواقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة

بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول IFRS1

¹⁹ أنظر التقرير المالي لشركة المجمع الوطني لاسمنت الجزائر للسنوات المالية 2012

تتبنى المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب أن تطبق المعيار المحاسبي الدولي، وذلك بإتباع الخطوات الآتية:

الاعتراف وتسجيل الأصول والخصوم التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية؛
التخلي عن الأصول والخصوم التي لا تخضع لشروط المعايير المحاسبية الدولية
إعادة تصنيف الأصول والخصوم طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية
إعادة تقييم الأصول والخصوم لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول
التعديلات تعالج وتصحح من خلال الأموال الخاصة في الميزانية الافتتاحية، كما يجب مراعاة أحكام المعيار المحاسبي رقم 34 التقارير المالية المرحلية

تقريباً كل المؤسسات محل الدراسة قامت بالإجراءات الضرورية للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول
بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول تقديم وعرض القوائم المالية و التي تشمل :
الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق، لاحظنا ان العديد من المؤسسات كيفت قوائمها المالية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي الأول

بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي السابع و يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. من خلال عينة الدراسة وجدنا أن العديد من المؤسسات غير قادرة على إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة و أهمها سوناطراك.
رغم أنه يجب على المؤسسات أن تقوم بإعداد جدول التدفقات النقدية، وذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر وتشمل الأصول الثابتة المادية الممتلكات، التجهيزات والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، و يتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، و من بين الأمثلة لهذه الاستثمارات، الأراضي؛ المباني؛ الآلات؛ السفن، الطائرات والسيارات؛ الأثاث والتركيبات؛ و المعدات المكتبية.
و تمثل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات تصنيفاً للاستثمارات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة

يمكن اعتباراً الممتلكات والتجهيزات والمعدات أصلاً في الحالات التالية:

- حينما يحتمل أن تتدفق إلى المؤسسة منافع اقتصادية متعلقة بالأصل؛
عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المؤسسة بشكل موثوق به.

ينبغي أن يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمايلي:

- القيمة العادلة للأراضي و المباني هي عادة قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالتأمين الذي يجريه خبراء و مهنيون أكفاء.

القيمة العادلة لعناصر التجهيزات والمعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتثمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرة ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للاهلاك.

يجب مراجعة العمر الإنتاجي لعنصر الاستثمارات دوريا، وإذا كانت التوقعات تشير إلى اختلاف كبير عن التقديرات السابقة فيجب تعديل أعباء الاهلاك للفترة الجارية والفترات المستقبلية.

هذا المعيار مطبق نسبيا، لكن المؤسسات محل الدراسة كلها لا تأخذ بعين الاعتبار اعدة النظر في طريقة الاهلاك، العمر الانتاجي، واعادة تقييم الأصول الثابتة المادية بالقيمة العادلة²⁰

بالنسبة للأصول الثابتة المعنوية يتم تسجيل الإنفاق على البحث على أنه أعباء عندما يتم تحميله، ومن الأمثلة على الأعباء الأخرى التي لا تتسبب في نشوء أصل غير ملموس يمكن تسجيله به في القوائم المالية

- مصاريف الانطلاق أو مصاريف ما قبل التشغيل؛

- مصاريف التدريب والتكوين؛

- مصاريف الدعاية والإشهار؛

- مصاريف تغيير موقع أو إعادة تنظيم أو هيكلة جزء من المؤسسة أو كلها

يتم الاعتراف بهذه المصاريف على هذه العناصر على أنها أعباء عندما يتم تحميلها.

من خلال الدراسة الميدانية يمكن ملاحظة أن أغلب المؤسسات التي لديها أصول ثابتة معنوية طبقت الى حد ما هذا المعيار، رغم و وجود صعوبات في صيدال

بالنسبة للمخزون السلعي يتناوله المعيار المحاسبي الدولي الثاني ،و يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية، وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به، هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات، ويقدم المعيار التوجيه العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصاريف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحويل كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون. أغلب المؤسسات محل الدراسة طبقت طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة في تقييم مخزوناتا وهو مايتطابق مع نص هذا المعيار.

بالنسبة لمحاسبة الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية: يعتبر قطاع البنوك أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات البنوك إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب البنوك دورا هاما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالأجهزة بالسلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي،ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع البنوك وخاصة ما يتعلق بملاءتها المالية

لكن يجب مراعاة نص المادة 16 من النصوص التطبيقية لقانون 07-11، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28²⁰

مايو 2008، والتي تنص على ان تقيد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة، وتختلف أنشطة البنوك عن أنشطة غيرها من المؤسسات التجارية وهذا يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية، ويعالج هذا المعيار ويشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليهما بالقوائم المالية

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) على الأدوات المالية: والأداة المالية هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة .

و يهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح و خسائر

يقدم و يعالج هذا المعيار:

مخاطر الائتمان

مخاطر السيولة

مخاطر السوق

بالنسبة للبنوك محل الدراسة يمكن القول أنها مازلت بعيدة كل البعد على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة لمحاسبة ضرائب الدخل المؤجلة يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية و المستقبلية، بحيث يتناول المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في قائمة الميزانية، يهدف هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتبعات الجارية و المستقبلية للضريبة؛ هذا المعيار تم أخذه بعين الاعتبار في العديد من المؤسسات محل الدراسة

الملتقيات ،الندوات و الأيام الدراسية

1. المشاركة في المؤتمر العلمي الرابع للكلية "الإبداع والتميز في منظمات الأعمال" جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمان - الأردن للفترة من 29-30/4/2012 عنوان المداخلة: دور أقسام المحاسبة في الجامعات الجزائرية في تعزيز الإبداع والتميز لمواكبة متطلبات سوق العمل في منظمات الأعمال من إعداد و تقديم : د.شعيب شنوف
2. المشاركة في الندوة العلمية الدولية في موضوع المالية الإسلامية،المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بأغادير المملكة المغربية، أيام 30 و 31 أكتوبر 2013، مداخلة بعنوان : المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر دراسة مقارنة لعقود الإيجار التمويلية بين البنوك الكلاسيكية والبنوك الإسلامية من اعداد و تقديم :د. شعيب شنوف و د. شعباني مجيد
3. المشاركة في الملتقى الدولي الثالث آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي أيام 17-18 نوفمبر 2013، مداخلة بعنوان ،مدى توافق القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية من اعداد و تقديم د. شعيب شنوف
4. المشاركة في الملتقى العالمي للمبدعين في التدريس الجامعي بالرياض ،السعودية ، فيفيري 2013 بمداخلة بعنوان دور التعليم في ميدان العلوم الاقتصادية بالجامعات الجزائرية في تعزيز الإبداع والتميز،حالة المعايير المحاسبية الدولية، من اعداد و تقديم د. شعيب شنوف
5. تنظيم يوم دراسي خلال شهر ماي 2012 قمنا بتنظيم يوم دراسي بكلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير بعنوان كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية هذا اليوم الدراسي كان من المفروض تنظمه يوم 01 فيفيري ، وتم تأجيله و انعقاده يوم 16 ماي 2012

تناولنا المداخلات الآتية :

- مداخلة الأولى نورالدين نجيب :** كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم إعداد القوائم المالية
- المداخلة الثانية: د.شنوف شعيب** مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
- المداخلة الثالثة : أمحمد عامر ممثل وزارة المالية :** الآثار الجبائية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية
- المداخلة الرابعة: الأستاذ مقدمي أحمد:** تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية على مبادئ الحسابات الاقتصادية الجزائرية من خلال نظام المحاسبة الوطنية
- المداخلة الخامسة: د. شعباني مجيد :** النظام المحاسبي المالي وسبل إعداد البرامج التدريبية وتكوين الأساتذة.
- المداخلة السادسة: د.بوزيدة حميد :** تكييف القواعد الجبائية بقواعد النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، قراءة في قانوني المالية: التكميلي 2009

المنشورات:

التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، من اعداد
الدكتور شعيب شنوف

أعمال أخرى:

فتح أعضاء فرقة البحث ماستر محاسبة وتدقيق بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة
بومرداس للموسم الجامعي 2012-2013

فتح أعضاء فرقة البحث ماجستير محاسبة بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة بومرداس
للموسم الجامعي 2012-2013

فتح أعضاء فرقة البحث ماجستير محاسبة بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة بومرداس
للموسم الجامعي 2013-2014

النتائج الأولية

- توصلنا إلى أن كل المؤسسات محل الدراسة تواجه صعوبات في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بكيفية عرض القوائم المالية، خاصة جدول تدفقات الخزينة
- هناك عدم فهم لبعض المبادئ و الاجراءات التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية مثل محاسبة القيمة العادلة
- من خلال الدراسة الميدانية لحظنا وجود صعوبات تقنية تواجه المحاسبين ومدراء المالية من خلال ما هو أصيل وما هو دخیل في النظام المحاسبي المالي، لأن الجوائر تبنت نظريا المعايير المحاسبية الدولية التي لها مرجعية فكرية طبقا لمبادئ النموذج الأنقلاوأمريكي من جهة، ومن جهة ثانية تبنت أغلبية حسابات المخطط العام الفرنسي الذي مرجعيته الفكرية النموذج الأوربي.
- أغلب المؤسسات محل الدراسة مازلت تعمل بمبدأ التحفظ و السرية وهذا ما لا يتتاطق مع فلسفة المعايير المحاسبية الدولية التي تقر بمبدأ الشفافية ، كما وجدنا صعوبات من خلال الدراسة الميدانية لعينة و مجتمع الدراسة والخروج دوريا إلى المؤسسات محل الدراسة الميدانية يتطلب إمكانيات مالية و وسائل مادية معتبرة لإنجاح العملية،
- يجب الإشارة إلى ضرورة إعداد برامج جديدة للجامعات في المجال المحاسبي تتوافق مع المعطيات الدولية، و تراعي احتياجات سوق العمل
- فتح مركز وطني مختص بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي حتى يكون لدينا برامج مستقبلية في العمل المحاسبي .
- ضرورة خلق فرق بحث بالجامعات تبحث في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي
- يجب إنشاء مخابر بحث بالجامعات تبحث في التطور المستمر المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي

- ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي لمؤسسات الأعمال كل ما تطلب ذلك حتى يتوافق مع التطورات المستمرة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

المصادر والمراجع:

شنوف شعيب الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات والتحديات، *الملتقى العلمي الدولي الأول* حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات و آفاق، المركز الجامعي بالوادي ، يومي : 17 و 18 جانفي 2010

شنوف شعيب ،الجديد من خلال النظام المحاسبي المالي الإشكاليات والتحديات، ندوة حول النظام المحاسبي المالي كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر يوم 03 ماي 2010

شنوف شعيب ،ندوة وطنية حول النظام المحاسبي المالي الجديد مداخله بعنوان النظام المحاسبي المالي بين النظرية والتطبيق المركز الجامعي خميس مليانة يوم : 9 مارس 2010

،ملتقى دولي حول الأزمة المالية والحوكمة المالية العالمية شنوف شعيب دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة العالمية، جامعة سطيف ، أكتوبر 2009

، الجزء الأول، الشركة IAS/IFRS-شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزائرية بوداود،الجزائر، سبتمبر 2008

، الجزء الثاني، الشركة IAS/IFRS-شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزائرية بوداود،الجزائر ،سبتمبر 2009

التسيير، العلوم طلبية:للمؤسسات ،مطبوعة موجه إلى -شعيب شنوف ،النظام المحاسبي المالي الجديد الاقتصادية، التجارية والمالية، مكتبة جامعة بومرداس 2009

-شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بتر وليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006

CHENNOUF Chouaib ; Le Système Comptable Financier des Entreprises SCF en rapport avec les Normes IAS/IFRS & PCG; Fonctionnement des Comptes SCF et leurs Applications; -Exercices & Applications; Les Travaux de Fin d'Exercices; SAB.Alger,

CHENNOUF Chouaib ,Les états financiers selon les normes comptables Internationales; colloque Université de Blida, Novembre 2009

Laurent Bailly, comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005

PEROCHON Claude, Normalisation comptable francophone, Economica, Paris, 2000.

WALTON Peter, le Royaume Unit, comptabilité internationale, ruibert, édition, paris, 1997,

الملاحق

برنامج اليوم الدراسي :

كلمة افتتاحية : سا : 90.15

المدخل الأول : 09.30- 09.45 الأستاذ :نورالدين نجيب : كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي

تحكم إعداد القوائم المالية

المناقشة 09.45- 09.55

المدخل الثانية: 09.55- 10.10 د.شنوف شعيب مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات

الجزائرية لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

المناقشة 10.10- 10.20

المدخل الثالثة : 10.20- 10.35 أحمد عامر ممثل وزارة المالية : الآثار الجبائية لتطبيق المعايير

المحاسبية الدولية

المناقشة 10.35- 10.45

المدخل الرابعة: 10.45- 11.00 الأستاذ مقدمي أحمد: تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية على

مبادئ الحسابات الاقتصادية الجزائرية من خلال نظام المحاسبة الوطنية

المناقشة 09.45- 09.55

المدخل الخامسة: 09.30- 09.45 د. شعباني مجيد : النظام المحاسبي المالي وسبل إعداد البرامج

التدريبية وتكوين الأساتذة.

المناقشة 11.00- 11.10

المدخل السادسة: 11.10- 11.25 د.بوزيدة حميد : تكييف القواعد الجبائية بقواعد النظام المحاسبي

المالي في الجزائر ، قراءة في قانوني المالية: التكميلي 2009

المناقشة العامة 11.25 - 12.00

قراءة التوصيات : 12.00 - 12.15

فرقة البحث: **استبان رقم 1**

PNR27

كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية

15 ديسمبر 2011

(في المكان المناسب: Xالرجاء وضع علامة)

المجموعة الأولى : معلومات عامة

1. العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ ☐

من 41 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐ ☐

2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐ ☐

3. المستوى العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ ☐

دكتوراه ☐ ☐

أخرى : حدد

4. التخصص العلمي: مالية ☐ محاسبة ☐ ☐

إدارة ☐ اقتصاد ☐ ☐

أخرى : حدد

5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ ☐

من 11-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐ ☐

(في المكان المناسب: Xالمجموعة الثانية: توجد في الجدول أدناه مجموعة من العبارات، يرجى اختيار الإجابة بوضع علامة)

56

					IAS /IFRS المحاسبي في ظل	
المحور الثالث: الموارد المادية و البشرية و الانتقال الى تطبيق النظام المحاسبي المالي .						
	x				تعتبر جميع المؤسسات الجزائرية جاهزة للإيفاء بمتطلبات تطبيق الاصلاحات المحاسبية من حيث الإمكانيات و الوسائل المادية.	16
	x				قامت المؤسسات بتكوين العاملين لديها باختلاف مستوياتهم في المسؤولية و الاداء.	17
	x				طورت المؤسسات الجزائرية برامجها المحاسبية الحاسوبية المعتمدة SCF. لتستجيب لمتطلبات تطبيق	18
	x				عرف الوسط الجامعي محاولات لتكييف برامج التعليم مع المستجدات التي جاءت بها عملية الاصلاح المحاسبي	19
				x	هناك غياب للمناهج الدراسية الموحدة بين الكليات مما يعيق SCF تطبيق	20
				x	لم يصدر عن وزارة التعليم العالي أي برنامج جديد يلائم التحول في موضوع المحاسبة.	21
	x				تم اصلاح التكوين المحاسبي بما يلاءم التغيرات المحاسبية مما SCF يحسن من ممارسة ال	22
	x				تم تكوين و رسكلة الاطارات و المختصين و الأكاديميين لتطبيق SCF	23
			x		من بين اسباب SCF نقص الكتب و المراجع الخاصة بال ضعف الممارسة المحاسبية وفقه.	24

فرقة البحث: استبيان رقم 2

PNR27

كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية

15 ديسمبر 2011

المجموعة الأولى:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
 2. العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ ما بين 30 و 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة.
 3. الشهادة العلمية: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
 4. الشهادة المهنية: ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ محاسب ☐ شهادة أخرى
 5. المهنة: ☐ أستاذ ☐ موظف في مؤسسة "محاسب" ☐ مهنة حرة "محاسب" ☐ موظف في إدارة الضرائب
 6. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 10 ☐ ما بين 10 و 20 ☐ أكثر من 20 ☐ بدون خبرة
 7. المؤسسة:
 8. الولاية:
 9. القطاع الذي تنتمي إليه: ☐ أعمال حرة ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ قطاع مختلط.
- المجموعة الثانية:

المحور الأول: الإصلاحات المحاسبية والضريبية

10. هل إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية ضرورة ملحة لمتطلبات البيئة الاقتصادية الحالية؟
☐ ضروري جدا ☐ ضروري ☐ محايد ☐ غير ضروري ☐ دون إجابة
11. ما رأيك في تحديث النظام الجبائي الجزائري بما يتلائم والإصلاحات المحاسبية؟
☐ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ دون إجابة
12. هل التعديلات الجبائية الجديدة مهمة لتكييف النظام الجبائي مع البيئة المحاسبية الجديدة؟
☐ مهمة جدا ☐ مهمة ☐ محايد ☐ غير مهمة ☐ دون إجابة
13. هل كان من الضروري إصلاح النظام الجبائي بالتزامن مع الإصلاحات المحاسبية؟
☐ ضروري جدا ☐ ضروري ☐ محايد ☐ غير ضروري ☐ دون إجابة

14. هل تطبيق النظام المحاسبي المالي ضرورة لإصلاح النظام الجبائي؟

☐ ضروري جدا ☒ ضروري ☐ محايد ☐ غير ضروري ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب ضروري جدا أو ضروري، لماذا في رأيك؟

☒ كونه لا يفي بالمتطلبات الجديدة للإقتصاد الجزائري.

☒ لا يستجيب لمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أخرى حدد:.....

المحور الثاني: تأثيرات المنظومة الجبائية على تطبيق النظام المحاسبي المالي

15. كيف ترى تأثير الممارسة الجبائية على الممارسة المحاسبية؟

☐ له تأثير إيجابي ☒ له تأثير سلبي ☐ محايد ☐ ليس له تأثير ☐ دون إجابة

16. هل التشريع الجبائي يتماشى وتطبيق مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب لا، إلى ماذا يعود ذلك في رأيك؟

☒ هيمنة التشريع الجبائي.

☒ أولوية الجانب القانوني على الواقع الإقتصادي.

☐ قصور في الجانب المحاسبي.

☐ النظام المحاسبي المالي لا يستجيب لإحتياجات إدارة الضرائب.

أخرى حدد:.....

17. هل هناك صعوبات جبائية في إعادة تقييم بعض الأصول؟

☒ نعم ☐ لا ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب نعم، لماذا في رأيك؟

☐ تأثير إعادة التقييم على الوعاء الخاضع للضريبة.

☒ غياب سوق نشطة لتحديد القيم السوقية للأصول.

☐ عدم وجود خبراء.

☐ واقع الإقتصاد الجزائري لا يفي بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة.

أخرى حدد:.....

18. هل هناك صعوبات جبائية عند التقييم الأولي للأصول؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب نعم، لماذا في رأيك؟

☐ عدم إقرار إدارة الضرائب ببعض تكاليف الحيازة.

☒ وجود تعارض بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية

أخرى حدد:.....

19. هل تطبيق النظام المحاسبي المالي يتوافق مع التصريحات الضريبية وحساب الضريبة؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

20. هل المعلومة المالية في القوائم المالية هي نفسها المعلومة المطلوبة من مصلحة الضرائب في تحديد الوعاء؟

☐ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☒ غير موافق ☐ دون إجابة

21. هل هناك صعوبة في الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب نعم، إلى ماذا يعود السبب في ذلك حسب رأيك؟

☐ تطبيق النظام المحاسبي المالي يحول دون ذلك.

☐ عدم توافق قواعد النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية.

☐ حيولة النظام الجبائي دون ذلك.

☐ صعوبة إستيعاب قواعد التسجيل التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

أخرى حدد:.....

22. هل طرق الإهلاك في النظام المحاسبي المالي هي نفسها المعترف بها من مصلحة الضرائب؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

23. هل كل التكاليف المدرجة في جدول حساب النتائج يعترف بها ضريبيا ؟

☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب لا، لماذا في رأيك ؟

☒ x لهيمنة النظرة القانونية وإحتياجات إدارة الضرائب.

☐ حيولة النظام الجبائي دون ذلك.

☐ لأنه غير متوافق وغير منسجم مع القواعد الجبائية.

☐ غياب تشريعات تكييف النظام الجبائي مع الواقع المحاسبي الجديد.

أخرى حدد:.....

24. هل تعترف الإدارة الضريبية بكل المؤونات المشكلة من طرف المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي؟
☐ نعم ☒ لا ☐ دون إجابة

المحور الثالث: إقتراح الآليات الكفيلة بحل المشاكل السابقة.

25. هل هناك ضرورة لتكييف النظام الجبائي / القواعد الجبائية مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي؟.

☒ x ضروري جدا ☐ ضروري ☐ محايد ☐ ليس ضروري ☐ دون إجابة

26. هل تؤيد فكرة فك إرتباط المحاسبة بالجباية؟

☒ x مؤيد بشدة ☐ مؤيد ☐ محايد ☐ غير مؤيد ☐ دون إجابة

إذا كانت الإجابة مؤيد بشدة أو مؤيد، لماذا في رأيك؟

☐ يساهم في تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني.

☐ كونه يفي بالمتطلبات الجديدة للإقتصاد الجزائري.

☐ إستجابة لإحتياجات مختلف مستخدمي المعلومة المالية.

أخرى حدد: **لأن تبني المعايير المحاسبية الدولية يقتضي الاستقلالية التامة بين المحاسبة والضرائب**

27. هل ترى بأن الإبقاء على النظام الجبائي الحالي ملائم للظروف الإقتصادية الجديدة للجزائر؟

☐ ملائم ☒ x غير ملائم ☐ محايد ☐ غير ملائم بشدة ☐ دون إجابة

إذا كان الجواب غير ملائم أو غير ملائم بشدة، لماذا في رأيك؟

☐ لأنه لا يستجيب لإحتياجات كلا من المؤسسة الإقتصادية وإدارة الضرائب.

☒ x لأن النظام الجبائي غير متوافق مع الإصلاحات المحاسبية.

☐ لأنه يشوبه بعض القصور المفاهيمي والتقني.

أخرى حدد:.....

28. هل تكوين المحاسب والجبائي كافي لتلبية متطلبات البيئة المحاسبية الجديدة؟

☒ موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ دون إجابة

المعلومات مالية:

لم نتحصل على الميزانية المخصصة للمشروع بحيث كان توظيف المشروع في البداية بمخبر المدرسة العليا للتجارة الذي يرأسه الدكتور ناصر دادي عدون و أبلغنا انه لم تدفع أموال خاصة بمشروعنا ، و نفس الإجابة تحصلنا عليها من جامعة بومرداس. كل ما تم صرفه خلال مدة المشروع كان من المصاريف الخاصة ، باستثناء مصاريف السفر إلى الأردن للمشاركة في ملتقى دولي ، ومصاريف اليوم الدراسي تحملت تلك المصاريف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير لجامعة بومرداس

لأن توظيف المشروع كان بمخبر ليس لنا به أي علاقة بالمدرسة الوطنية للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي

لذلك نطلب من سيادتكم أخذ هذا بعين الاعتبار على أن توظيف المشروع هو بمخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بكلية العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس